الفقر والعنف الأسري في المناطق العشوائية

دراسة ميدانية

إعداد
أ.د أيمن أحمد آنسي
أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز _ جدة

المستخلص:

تكمن زيادة معدلات الفقر فى الآونة الأخيرة نظراً للضغوط الاقتصادية العالمية والمحلية وما صاحبها من إعادة الهيكلة والخصخصة التى ساعدت على نمو معدلات البطالة كذلك زيادة الفوارق الطبقية التى ساعدت على نمو ظاهرة الفقر وتفاقمها بشكل لم يكن متوقع من الخبراء والمتخصصين لدرجة انتشار الفقر الذي أصبح يهدد العلاقات الاجتماعية التي تزيد من العنف مع توفر المناخ الثقافي له لدى الأوساط الطبقية الفقيرة التى تحرم أطفالها من خدمات التنمية البشرية التى أصبحت مكلفة لدى الدول والأسر.

ويعد الفقر من العوامل المسئولة عن دفع الاسر الأطفال للعمل خارج منازلهم متأثرين بالحالة الاقتصادية التى تفرض عليهم وهم صغار السن كذلك فإن هذا الوضع يضع هؤلاء الأطفال تحت طائلة المخاطر والأمراض لأنهم يقضون أغلب أوقاتهم فى الشوارع مفتقدين الإحساس بالطفولة والتكيف مع أقرانهم.

كما أنهم يتعرضون للعنف وأن انعدام الرقابة الاجتماعية التى قد تسبب فى زيادة المخاطر وارتكاب العنف ومما يزيد من أهمية دراسة الموضوع ازدياد عدد الأسر الفقيرة التى تعانى من الحرمان ونقص فى مواردها الامر الذى يهدد باقى أفراد الاسرة.

وتعتبر هذه الدراسة وصفية تعتمد على المسح الاجتماعى بالعينة العشوائية حيث تم اختيار عينة مكونة ٤٠٦مفردة من أعضاء الاسر ببعض الاحياء العشوائية بهدف رصد عمليات التفاعل والصراع بين هؤلاء الاعضاء وأسرهم. كذلك تم إعداد الاستبانه للحصول على اجابات من أفراد العينة فضلا عن الملاحظة كما تم تطبيق الاستمارة فى بعض الاحياء العشوائية.

كما توصل الباحث لبعض النتائج منها أن أغلب أفراد العينة يرون أن من أهم مؤسسات المجتمع التى تقدم الخدمات للأسر هى بالترتيب الشؤون الاجتماعية ثم الجمعيات الخيرية وبعدها أقل أفراد العينة يرون رجال الاعمال ويتضح من ذلك أهمية الدور الحكومى فى رعاية الاسرة وتخفيض مشاكلها كذلك انحصار دور رجال الاعمال فى تقديم المساعدات.وتوصى بضرورة العمل على تطوير الاحياء العشوائية وعمل خريطة للأسر ودراسة أوضاعهم الاجتماعية والصحية والتعليمية كذلك عمل دورات تدريبية لهذه الاسر داخل الاحياء لتعديل سلوكياتهم واتجاهاتهم القيمة ونبذ العنف الممارس ضد أعضاء الاسر سواء اكان ماديا أو معنويا وتبيان مدى خطورته على الاجيال.

الكلمات الافتتاحية: الفقر ، العنف الاسري،في المناطق العشوائية.

أولاً : المشكلة والأهمية :

تمثل ظاهرة الفقر أحد المحاور التى تؤدى إلى تدنى المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة، الأمر الذي يساعد على استخدام الأطفال فى عمليات التشغيل والاستغلال السيئ لهم فى كافة الأعمال التى تعرضهم للخطر. وقد لجأت الكثير من الأسر إلى تشغيل أطفالهم فى سن مبكرة لاستثمارهم فى جلب مدخرات تساعدهم على الإنفاق وتخفيف الأعباء الملقاة على عاتقهم نظراً لعدم توفر مصادر الدخل المناسبة كذلك لتوفر ثقافة التسول وما يصاحبها من عمليات الاستغلال الجسدى والمعنوى.

وتكمن المشكلة فى زيادة معدلات الفقر فى الأونة الأخيرة نظراً للضغوط الاقتصادية العالمية والمحلية وما صاحبها من إعادة الهيكلة والخصخصة التى ساعدت على نمو معدلات البطالة كذلك زيادة الفوارق الطبقية التى ساعدت على نمو ظاهرة الفقر وتفاقمها بشكل لم يكن متوقع من الخبراء والمتخصصين لدرجة انتشار الفقر الذي أصبح يهدد العلاقات الاجتماعية التي تزيد من العنف مع توفر المناخ الثقافي له لدى الأوساط الطبقية الفقيرة التى تحرم أطفالها من خدمات التنمية البشرية التى أصبحت مكلفة لدى الدول والأسر.

ويعد الفقر من العوامل المسئولة عن دفع الاسر الأطفال للعمل خارج منازلهم متأثرين بالحالة الاقتصادية التى تفرض عليهم وهم صغار السن كذلك فإن هذا الوضع يضع هؤلاء الأطفال تحت طائلة المخاطر والأمراض لأنهم يقضون أغلب أوقاتهم فى الشوارع مفتقدين الإحساس بالطفولة والتكيف مع أقرانهم.

كما أنهم يتعرضون للأعمال الحادة والضارة على الصحة وذلك لتعرضهم لمشاكل كثيرة فضلاً عما يتعرضون إلى كافة ألوان العذاب فى المعاملة من الاسر وذلك لعدم إعطائهم لحقوقهم والأكثر من ذلك فإن انعدام الرقابة الاجتماعية قد تسبب فى زيادة المخاطر وارتكاب العنف ومما يزيد من أهمية دراسة الموضوع ازدياد عدد الأسر الفقيرة التى تعانى من الحرمان ونقص فى مواردها مما يجعلها تقوم بتشغيل أطفالها فى مرحلة سنية مبكرة تحت ظروف بالغة القسوة، ، كذلك التسرب من التعليم وزيادة معدلات الأمية والتأثيرات السلبية على حالاتهم الصحية.

وتؤكد تقديرات "منظمة العمل الدولية" أن ٥٦% من الأطفال العاملين فى العالم النامى، الذين يقعون ضمن الفئة العمرية (١٠-١٤) عاما هم من الذكور، وعلى الرغم من ذلك ربما تفوق أعداد الفتيات العاملات أعداد أقرانهن من الذكور، فيما لو توفرت الإمكانات للحصول على إحصاءات دقيقة لأعداد العاملين [١].

والواقع أن زيادة أعداد الاسر الفقيرة حول العالم قد أدي الي عدم الاهتمام بأعضائها بالتالي انخفضت العلاقات الاجتماعية وما صاحبه من عدم الاهتمام بالتعليم والصحة والتدريب فضلا عن التنشئة الاجتماعية التي اصبح الافراد يتلقوها من الوسائل الاعلامية الحديثة ومانتج عنها من تصرفات وسلوكيات جديدة

ومن هنا يحاول الباحث إلقاء الضوء على الواقع الاجتماعى للفقر وعلاقته بالعنف داخل الاسرة المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السلبية التى تأثرت بها الطبقات الدنيا التى تتحمل مشكلات المجتمع سواء كانت نتيجة للتغيرات الاقتصادية والهيكلية أو لارتباطها بثقافات هامشية جعلتها تحافظ على أوضاعها المعقدة وتظل أسيرة لحالات الفقر والمرض التى تعيش فيه.

وفى ضوء أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمع السعودي فإن الباحث يمكن أن يحدد مجموعة الأهداف التى ينطلق منها وهى:

١- التعرف على المعتقدات وعلاقتها بالفقر وعنف الاسر.
٢- الكشف عن تأثيرات الفقر والعنف على الاسر
٣- التعرف على تأثير الفقر علي الاسرة في ظل العولمة.
٤- التعرف مشكلات الاطفال الفقراء وعلاقته بأسرهم.

ثانياً: المفاهيم:

الفقر:

*** يعنى مستوى منخفض لا يفى بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتى لفرد أو مجموعة من الأفراد. وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام فى المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانه، والتوقعات الاجتماعية [٢].**

كذلك فإن الفقر يتسم بالحرمان الذى يتعرض له الفرد والأسر ويؤثر على متطلباتهم الضرورية التى لا يستطيعون الحصول عليها ويرتبط بالمجتمعات والتجمعات والأحياء المتخلفة والهامشية التى يتكدس بها السكان الذى فرض عليهم هذه الحياة سواء كان نتيجة للاستغلال والتخلف أوالامية والمرض فضلا عن المعوقات الثقافية.

أما عن خط الفقر فهو مستوى الدخل الذى يمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير فى المجتمع. ويعتبر كل من يحصل على دخل أقل من خط الفقر من الفقراء. وإحدى طرق تعريف خط الفقر تتم عن طريق تحديد مستوى الدخل الكافى لتأمين حد أدنى من مستوى التغذية والاستهلاك بالنسبة للفرد أوالأسرة وقد تم تقدير خط الفقر لأسر الحضر والريف على مرحلتين:

١- المرحلة الأولى: هى تقدير نفقات الغذاء التى تضمن حد الأمان.

٢- المرحلة الثانية: تتضمن النفقات على غير بنود الغذاء وذلك بتحديد مستوى الدخل الذى يتماشى مع مستوى الاستهلاك الإجمالى عند خط الفقر [٣].

الفقر المطلق والفقر النسبى:

يتعلق الفقر المطلق بمتطلبات الطعام وغيرها من أمور ماديات الحياة، كما أنه العيش فى ظروف يكون فيها الفرد غير قادر على الحصول على احتياجاته الأساسية، ويحدد "لوجراند" الفقر المطلق بأنه يطبق فى جميع المجتمعات ويتضمن مستوى الدخل الضرورى واللازم للحياة، كذلك فإن "سبيكر" يحدده على شكل الحفاظ على الحد الأدنى للحياة بالكفاف. ولقد واجه هذا المفهوم عملية نقد على مدى واسع لاستخدامه كل من الغذاء والمأوى والملبس كمعايير لا تعطى تفسير دقيق لباقى المتغيرات الأخرى مثل الاحتياجات الثقافية والتربوية.

أما الفقر النسبى فهو يطبق على الأفراد الذين يعيشون ظروف حياة تعتبر أقل بكثير من تلك التى يعيشها بقية أفراد المجتمع، إن مثل هذا المفهوم قابل للمقارنة، حيث يمكن المقارنة بين مجموعة وأخرى فى مستوى الدخل، وما يساعدهم فى البقاء على قيد الحياة بصورة اجتماعية، وكذلك أيضاً فى قدرتهم على الإنفاق فى شراء الطعام والملابس. والملاحظ إن إدراج البعد الاجتماعى يوضح الإطار الواقعى القابل للمقارنة مع غيره وذلك لكى نتعرف على الفقر ويكشف درجة عدم تحقيق العدالة فى الوجود والعيش بين الجماعات المختلفة [٤].

ويمكن تحديد أسباب الفقر فيما يلى:

(١) البطالة:

ليس الانخفاض العالمى فى مستويات المعيشة نتيجة ندرة الموارد الإنتاجية، كما كان الحال فى الفترات التاريخية، فالواقع أن عولمة الفقر حدثت فى فترة نمو سريع حيث أسهم ذلك فى زيادة الطاقة وإنتاج السلع لكن أدى ذلك إلى اتساع الفقر وزيادة مستويات البطالة وانكماش الأجور مع سيادة سوق العمل الرخيصة.

(٢) تراكم الثروة العالمية:

تشجع إعادة الهيكلة الاقتصادية على الركود فى عرض السلع والخدمات الضرورية فى حين تعيد توجيه الموارد نحو الاستثمارات المجزية فى اقتصاد السلع الترفيهية، فضلاً عن نضوب تكوين رأس المال فى الأنشطة الإنتاجية ويتم البحث عن الربح بصورة متزايدة فى صفقات مضاربة وغش تتجه بدورها إلى تشجيع تمزق الأسواق المالية.

(٣) الانفاق الاستهلاكى:

ويتم توسيع الناتج فى هذا النظام للحد من العمالة إلى أدنى حال، وضغط أجور ترتد بدورها على مستويات الطلب الاستهلاكى، ويؤدى ذلك إلى هبوط القوة الشرائية لمستويات الفقر، كما يعمل على زيادة انكماش الدخل عن طريق إغلاق الطاقة الإنتاجية على عكس قانون السوق.

(٤) رأس المال الصغير:

إن المنشآت التى تمتلك أكثر التكنولوجيا تقدماً، أو التى تسيطر على أدنى الأجور هى التى تبقى فى اقتصاد عالمى يتسم بفائض الإنتاج وفى حين ترتبط روح اللبيرالية بتعزيز المنافسة فإن سياسة الاقتصاد الكلى لمجموعة السبعة دعمت فى الممارسة موجة من اندماجات الشركات فضلاً عن الإفلاس المخطط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبدورها سيطرت الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات على الأسواق على المستوى المحلى عن طريق نظام التراخيص.

(٥) آثار التكامل الاقتصادى:

يمكن رأس مال الشركات الكبرى من كسب السيطرة على رأس المال البشرى والعمل الرخيص والمنظمين. وهكذا يتم الاستيلاء على حصة كبيرة من دخول الشركات الصغيرة فى حين يتحمل المنتج المستقل الجانب الأ السمات العامة للعنف:

(٦) الثقافة المحلية:

تأثرت الثقافة المحلية بالسلوكيات الوافدة من خارج المجتمع والتى شكلت أنماطاً من السلوك الذى يعزز الفقر ويحافظ عليه من خلال ممارسة هذه السلوكيات والتى تعرقل العمل والإنتاج ولا تعطى للوقت قيمة يمكن الحفاظ عليه.(٥)

ثالثا- العنف :

ارتبط العنف بوجود الكائن البشرى من خلال مظاهر الاتفاق والاختلاف والنزعات التى تقوم من خلال التناقضات والصراعات، لكنه يختلف باختلاف الحضارات والمجتمعات، كما أنه يرتبط بطبيعة القيم السائدة، وعلى ذلك فإن مظاهره وأنماطه ودوافعه وأشكاله تتنوع بحيث تكون هناك صعوبة فى تحديد سبب واضح له.

وفى عصر العولمة ازدادت ظاهرة العنف بأشكالها وأنواعها بشكل غير مسبوق وأدت إلى توابع كانت نتائجها غاية فى التعقيد على مستوى العالم، فكان التأثير يشمل الفرد والجماعة والمجتمع، لذلك تغيرت مفاهيم كثيرة على مستوى العالم منها تغير علاقة الشعوب ببعضها والدول فضلاً عن تغير علاقات الأفراد ببعضهم، وامتد الأمر إلى الدول النامية التى ظلت علاقات أفرادها متماسكة فترة طويلة إلا أن عوامل العولمة ومن بينها التكنولوجيا وثورة الاتصالات أدت إلى تغير ملامحها الاجتماعية وتعقدت أحوالها التنظيمية ومعها سادت أفكار جديدة منها الطموح غير الملائم للإمكانيات والشكلية والأنانية والاهمال فى العمل كلها ساعدت على ظهور مناخ من التوتر والعنف الذى أصبح ظواهر عامة تحكم العلاقات الاجتماعية على المستوى الرسمى أو غير الرسمى.

ويمكن رصد أحوال التيار العالمى للعنف فيما يلى:

١-شهد العالم تيارات من العنف يتمثل فى التعصب والانتماء القبلى والعرقى وتكاد تهدد مدنا متكاملة.

٢- فى الولايات المتحدة الأمريكية تظهر العصابات داخل أحياء كثيرة من المدن وأغلبهم من الشباب الذين يرتدون ملابس غريبة ويرسمون بالوشم شعارات ويتقاتلون بعنف من أجل السطو والنفوذ.

٣- انتشرت فى أوروبا العصابات منها فى بريطانيا أيضا العصابات الفاشي والنازية فى إيطاليا وألمانيا والعصابات اليمينية المتطرفة فى فرنسا وكلها تهاجم الأجانب وتمارس عنفا بالغ الخطورة.

٤- أما فى أمريكا اللاتينية مازالت الحركات اليسارية المتطرفة تقوم بأدوار رئيسية فى نشر العنف بداخلها.

٥- أما فى الشرق فهناك أنواع كثيرة للعنف ففى اليابان تحكم عصابات "الباكوزى" قبضتها على كثير من مجالات الحياة وتمارس العنف المنظم الذى يمس حياة كل فرد كما تمارس أعمال العنف ببالغ القسوة [٦].

ويظهر العنف فى الفترة الأخيرة بشكل واسع النطاق فى القرى والمدن بشكل فردى وجماعى لدرجة أن العنف بدأ يأخذ شكل الفن فى أساليبه المتبعة وذلك قد يكون لأسباب بسيطة أو كبيرة ويلاحظ ذلك من خلال الأحداث اليومية نتيجة غضب الأفراد لأقل الأسباب فما يحدث فى الاسر والملاعب والشوارع والمدارس والجامعات من حالات عنف تؤثر فى تكوين العلاقات الاجتماعية وامتدادها وهذه الأمثلة دولية ومحلية، ويشير "Michael Ryan" إلى أن العنف أحيانا يكون للدفاع عن النفس [٧].

وقد اتفق العلماء والباحثون على أن للعنف خمس سمات أساسية:

١- الرغبة فى إيجاد مناخ من الخوف.
٢- ضرب التجمعات الخاصة بالأفراد وممتلكاتهم.
٣- التأثير فى أكبر قدر ممكن من الأفراد.
٤- استخدام طرق تدميريه للقضاء على أعراف المجتمع
٥- استخدام العنف للتأثير فى الرأى العام والأفراد والحكومات.

وعند تعريف العنف يجب الأخذ فى الاعتبار عدة عوامل هى:

١- درجة الإصابة الجسمانية أو المعنوية.
٢- إدارة المستخدم للعنف.
٣- أسباب ومبررات سلوك العنف.
٤- عدد الأفراد المشتركين فى العنف.
٥- قياس الأذى الذى لحق بالفرد أو الجماعة نظير استخدام العنف.

لذا يعرف العنف بأنه محاولة تهديد أو استخدام القوى الجسمانية بواسطة شخص أو أشخاص لإلحاق أذى جسمانى أو غير جسمانى بواسطة أشخاص [٨].

تصنيفات العنف:

(١) العنف المبرر والعنف غير المبرر:

ويتم العنف المبرر من خلال أجهزة الدول وغير المبرر هو ممارسة القوة على أسس غير مشروعة تقوم بها جماعات المعارضة.

(٢) العنف المشروع والعنف غير المشروع:

والمشروع تكون أعمال العنف بواسطة الدولة بهدف السيطرة على حركات الاحتجاج. أما غير المشروع فهو أعمال العنف والمقاومة التى تلجأ إليها الجماعات فى مواجهة السلطة الحاكمة.

(٣) العنف الفردى والجماعى:

والفردى هو الذى يمارسه فرد بذاته لتحقيق أهداف وغايات شخصيه مثل ما يحدث من عائل الاسرة تجاه أحد. أما العنف الجماعى فهو الذى تمارسه مجموعات تحقيقا لأهداف مجردة عن الغاية أو المصلحة الذاتية.

(٤) العنف النفسى والعنف الهروبى:

والنفسى يشمل كل الأعمال التى تهدد نفس الفرد وكرامته أو الجماعة ويعبر هذا النمط عن الضغط على وعى الأفراد ونفسيتهم وتتمثل أدوات ممارسته فى وسائل الأعلام والدعاية وقد أشار "الآن بيرو" عن العنف الهروبى باعتباره احتجاجات ترتكز على السخرية والمفاجأة وهى عمليات تنفيس وتحويل أكثر منها اعتراض [٩] ويمكن أن يتمثل ذلك في توجيه الاهانات والمعايره داخل الاسرة مما يسبب حالات الاكتئاب والاغتراب.

النظريات المفسرة لعنف الجماعات:

[أ] نظرية الصراع الواقعى بين الجماعات

تقوم هذه النظرية على افتراض انه حينما يحدث صراع وتنافس بين جماعتين من الجماعات نتيجة أى عوامل خارجية فإن هاتين الجماعتين تهدد كل منهما الأخرى إلى أن تتكون مشاعر عدائية بينهما. وهو ما يؤدى إلى حدوث سلبية متبادلة وبناء على ذلك فإن العنف يحدث نتيجة الصراع

الواقع بين الجماعات، وأشكال العنف لا يمكن الحد منها لأنها تنشأ نتيجة أحداث واقعية من الصعب تلافيها مثل الصراع فى الوظائف المهنية أو الأجور. وعلى سبيل المثال ما يحدث من عنف ضد جماعات السود فى المناطق الجنوبية ظهرت من قبل البيض الفقراء وجماعات الطبقة المتوسطة المنخفضة التى تهدد مصالحها، بصورة مباشرة من قبل السود العاملين فى الأعمال الحرة، كما يثور البيض على السود فى حالة الحصول على وظائف إيجابية.كذلك الاضطرابات التي تحدث داخل الاسره أو بين الاسر بعضها.

[ب] نظرية الصراع بين جماعات الريف والحضر:

توضح أشكال العنف بين قاطنى الريف والحضر مدى العداوة الناتجة عن التوقعات التى يصاحبها مشكلات مرتبطة بحياة الحضر وأنها اكثر تعقيدا حيث يسودها التشكيك والتهديد واختلاط الثقافات وتداخل العادات والتقاليد والقيم حيث كل ذلك يؤدى إلى صراع وعنف بين الاسر نظرا وداخل الاسرة نفسها نظرا لاختلاف العادات والتقاليد [١٠].

وكثير من جرائم العنف ارتكبت فى العالم نتيجة التغيرات التى حدثت فى القيم المجتمعية وظهور الاتجاهات النقدية الشبابية التى أحدثت خلافات ومشكلات بين الأجيال المختلفة وامتدت إلى حدوث خلافات بين الجماعات والاسر داخل التنظيمات، وقد رصد الإنتربول الدولى عديد من الصدمات داخل المدن وهناك تقارير رسمية تؤكد ذلك أعدها جهاز الانتربول حول العالم، وفى كثير من الأحيان تصل حالات العنف إلى التدمير والتخريب فضلا عن تصدع العلاقات الاجتماعية[٢].

[ج] نظرية التهديد الجماعى فى مقابل الاهتمام الفردى:

ويمكن تلخيص أفكار هذه النظرية فيما يلى:

١- ينشأ العنف وتزداد حدته كلما كان هناك اختلاف أو تباين بين الجماعات والاسر التى يتكون منها المجتمع.

٢- التنافس داخل الاسرة فى الانتقال بين الطبقات الاجتماعية.

٣- كلما كان التغير الاجتماعى سريعا أزداد العنف وصاحبه اختلال ملحوظ فى مستوى النظم والمؤسسات الاجتماعية وعدم الاتزان والقلق في الاسرة .

٤- الجهل وعدم وجود فرص للاتصال داخل الاسرة .

٥- تلعب المنافسة فى ميادين العمل والخوف من الفشل في التعليم، اضطهاد الفرد داخل الاسرة.

٦- يعتبر الاستغلال عاملا لنشأة العنف، وفى هذه الحالة قد يتعصب أحد أفراد الاسرة لفكرة معينه ثم يقوم بالزام باقي أفراد الاسرة بتفيذها،وقد تبرر لها استغلال هذه الجماعة [٣].

وتفسيرات العنف عديدة لكنها تختلف وفقاً لظروف كل مجتمع والاحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه فإن انتشاره فى هذه الأونة بين فئات الشباب أكثر من الفئات الأخرى فهو يدل على مخاطر وصعوبات تعترض الاسرة والمجتمع وتهدد برامج التنمية. [١١].

ثالثاً: الأبعاد النظرية لتأثير الفقر على عنف الاسر:

يتبنى الباحث اتجاهاً نظرياً تكامليا يقوم بتفسير العلاقة بين الفقر وعنف الاسره فى ضوء مجموعة من التوجهات حيث ركز فى البداية على الاتجاهات المادية التاريخية من منطلق أن الفقر ظاهرة اجتماعية تشير لمعانى الاستغلال والتسلط والقهر الاجتماعى الذى يصيب هذه الاسر بكثير من الوهن مما يؤدى إلى مشاكل وتوترات داخل الاسرة ويسبب العنف، وبالتالى فهو يهدف من وراء ذلك إلى اصلاح الخلل المادى داخل الاسر، ومن ثم تأتى البنائية الوظيفية لتحدث الانسجام بين أجزاء النسق وتحقيق التوازن المطلوب بين طبقات المجتمع والتخلص من الفقر الذى يهدد الكثير من الاسرو أطفالهم.

لذلك يمكن أن يحدد الباحث الأفكار الماركسية فى خضوع الاسر لحالة الاستغلال والاغتراب الناجم عن الفقر الذى يؤدي الي تفاوت الدخول والثروات، ولذلك فهو يرى ضرورة القضاء على هذه النظم التى أوجدت التفاوت والاستغلال. أما التيار الراديكالى فهو يضم أفكاره فى مجال القانون الذى يصر على سن قوانين صارمة تضمن حماية ، الاسر وتحرم استغلالها. كذلك فإن البنائية الوظيفية تحاول تقليص حجم التفاوت فى الدخول إلي حدود منطقية وسن التشريعات الملزمة، مع توفير الآليات الكفيلة بحماية الأسر وتضييق مشكلاتهم [١٢].

ويري الباحث أن علاج المشكلات الاسرية يكمن في تخلصها من حالة الفقر المرتيطة بالتعليم والاتكاليه والخضوع للعادات والتقاليد الامر الذي يحتاج معه اعادة توجيه هذه الاسر من خلال المنطلقات الدينية التى تحس على العمل والاتقان فضلا عن زيادة البرامج الموجهه لهذه الاسر لاقناعها بأنها لابد وأن تزيد من قدرتها على التخلص من الواقع التى تعيش فيه وذلك لاحداث التوازن.

ويمكن طرح بعض الأفكار المختلفة التى تفسر ظاهرة الفقر وعلاقاتها بالعنف الاسري.

ثقافة الفقر:

يحدد "أوسكار لويس" أنماط هذه النظرية فى مجموعة من الأفكار هى:

[أ] العلاقة الاجتماعية من خلالها يجد الفقراء أنفسهم معبرين عن درجة مختلفة ومتنوعة من السلوكيات كرد فعل تجاه مشاكلهم الاجتماعية مثل الخلافات الزوجية والإدمان وتشغيل الأطفال.

[ب] تتسم أحياء الفقراء بالازدحام وعدم وجود أموال مدخرة والافتقار إلى الاهتمام بالمستقبل.

[ج] اعتقاد الفقراء أن حالتهم وأوضاعهم الاجتماعية لا يمكن لها أن تتحسن وتتطور وأنهم يعيشون فى ظروف طبقية ظالمة لا يتحقق لها العدل.

دائرة الحرمان:

تناول (سيركيت جوزيف) هذا المفهوم الذى يكشف بأن الأفراد الذين يولدون فى أسر فقيرة يظلوا داخل هذه الدائرة، ولقد ارتبطت هذه النظرية بثقافة الفقر وهى تنبع من عدم القدرة على ممارسة تربية ورعاية الأطفال وهذا معناه الفشل فى تجهيز الأطفال لكى يقوموا بمشاركة فعالة ومؤثرة فى الثقافة السائدة، وهكذا نجد أن الأسر من الطبقة الفقيرة تقوم بتشجيع أطفالها للحصول على فرص عمل بصورة مبكرة بقدر الإمكان وذلك بدلاً من التعليم والحصول على دراسات مثل أقرانهم من أبناء الطبقة المتوسطة.

ويفسر (أوبينهايم) الفقر بأنه يزداد فى حالة حصول الأطفال على العمل نظراً لقلة الأجور وأحوال العمل الفقيرة التى تساعد على زيادة الأمراض التى لا يستطيع الأطفال الإنفاق عليها، ويرجع أسباب الفقر بأن التركيبة الاجتماعية هى العامل الرئيسى فيه [١٣].

المعتقدات وتأثيرها على الفقروزيادة عنف الاسر:

يؤكد (ماتيو.اوه.هنت) أن المعتقدات تدور حول أسباب الفقر ودورها فى تشكيل شخصيات أفراد الاسرة المتأثرين بسلوكيات الوضع الذين يعيشون فيه وأصبح واقع مرتبطين به اجتماعيا ونفسيا ، ويشكل الفقر نمط وسلوك يعبر عن الاسر و الجماعات فى ضوء مجموعة من الاعتبارات.

[أ] الصفات والخصائص الاجتماعية التى شكلت الاقتناع بالفقر والاستمرار عليه دون التفكير فى التغيير.

[ب] اختلاف الخصائص الاجتماعية التى تشكل ثقافة الفقر بين بعض الاسر بعضها البعض فى ضوء الثقافة التى تكون مفاهيمهم.

والملاحظ أن (هنت) قد أوضح دور المفاهيم القدرية فى ترسيخ ثقافة الفقر والاعتماد على الآخرين مع استخدام الأطفال فى عمليات التشغيل وعادة ما تكون هذه الأفكار سائدة فى معظم دول العالم [١٤].

ثنائية الثقافة والتخلص من الفقر:

لقد قدم (هندرسون) ثلاث أنماط لتفسير ثنائية الثقافة والتخلص من الفقر من خلال الاستعانة بالتحليل المعقد لأنواع العلوم الاجتماعية التى تشترك فى تحديد عناصر الفقر والتخلص منه ويمكن رصد هذه الأنماط فيما يلى:

(أ) التفرقة بين فئات وطبقات الفقراء والفئات الفرعية من هؤلاء الفقراء من خلال الاستعانة بالسجلات المتراكمة فى المنظمات والهيئات الخيرية والوكالات الموجودة فى الدولة.

(ب) رصد الطبقة الهامشية وتحديد الأطفال العاملين والمستغلين فى العمل وهم أصحاب الثقافات العشوائية الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة التى تعيش فى ظل التقدم التكنولوجى برغم ثقافتها المحدودة.

(ج) تسود هذه الطبقات مفاهيم الاتكالية والانحرافات من خلال البحث عن فرص غير حقيقية وبالتالى تسعى لتشغيل أبنائها.

(د) تأتى فرص التخلص من الفقر وعمالة الأطفال من خلال دور الهيئات والتنظيمات الأهلية فى وضع برامج لتقديم الأموال ومساعدة الفقراء على أسلوب تشغيلها مع تقديم تسهيلات فى تعليم الأطفال وتقديم العون المادى والغذائى لهم بهدف الحد من عمليات التشغيل المبكرة التى تؤذى الأطفال (١٥).

(ه) تقديم برامج لاعانة هذه الاسر من خلال تقديم أوجه الرعايه الاجتماعية والثقافية اتي تبث روح الطمأنينه وتنبذ العنف وتأكد على العمل المنتج من خلال تعديل الثقافة والاحوال البيئية والاجتماعية.

الأطفال الفقراء وطبيعة تنشئتهم:

تمثل الخبرات والتجارب ما بعد الطفولة أهمية خاصة فى تكوين الفرد وتنشئته وتطوره بشكل يتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأطفال الذين يتأثرون بفقرهم وعملهم وأستمراروجودهم بالشوارع ولمدة طويلة، ذلك الأمر الذى يشكل التطور النفسى والذهنى لهؤلاء الأطفال، ويكشف (كاهن وكيليرت) عن التطورات الخاصة بعمل الأطفال فى ضوء الثقافة النفسية التى يكتسبونها من من أسرهم و زملائهم فى العمل وتظل معهم ويتأثرون بها فى حياتهم العامة وتشكل كثير من العقد والمشكلات النفسية (١٦).

والتدهور فى مستوى الأسرة أدى إلى تكوين طبقة اجتماعية من الأفراد الذين ليسوا من الأطفال وليسوا من الكبار وهم يتمتعون بدرجة من الاستقلالية وهى تلك المرحلة التى تبدأ من ما هو بعد مرحلة الطفولة وتمتد لتصل مرحلة البلوغ، وهى تلك الفترة التى عادة ما تمتد لكى تكون مرحلة ثالثة من الحياة، وهذه الفئة تندفع إلى سوق العمل وأصبحوا جزء من عالم الرجال بثقافاتهم وتناقضاتهم، وأصبح الزواج هو الحدث الأساسى الذى يعمل على تنظيم هذه المرحلة متضمنة فى ذلك ترك المدرسة والدخول إلى سوق العمل (١٧).

رابعاً: القضايا والمشكلات المترتبة على الفقر وأثره فى عنف الاسرة:

لقد ترتب على الفقر آثار وخيمة على الأسرة وأطفالها فى كثير من الدول نظراً لضعف الدخل، ، وما يصاحب ذلكً من عدم الحفاظ على النشء ، ولذلك ازدادت معدلات تشغيل الأطفال مع تدنى المستوى الاقتصادى للطبقات الدنيا وترتب على ذلك مجموعة من القضايا والمشكلات التى يمكن تحديدها والتى أدت لزيادة معدلات العنف ويمكن عرضها فيما يلى:

فقر الأسر وتشغيل الأطفال:

تعتبر الأسرة أقدم المؤسسات الاجتماعية التى عرفها الإنسان وليست الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب بل هى مصدر الأخلاق، والدعامة؛ لضبط السلوك، والإطار الذى يتلقى منه الإنسان أول دروس الحياة الدور القيادى فى التنشئة الاجتماعية، وتظهر الأسرة فى أشكال كل منها يمثل نوعاً من التكيف مع احتياجات الزمان والمكان(١٨).

كذلك فإنها تعانى من متاعب كثيرة منها ما هو اقتصادى، واجتماعى، نفسى نظراً لتزايد الضغوط والأعباء المرتبطة بالظروف العالمية الراهنة وقد تأثر الأطفال أكثر من غيرهم بهذه المتاعب والصعاب.

والطفولة هي مرحلة شديدة الأهمية بالنسبة لحياة الفرد، ففى هذه المرحلة الحرجة تتحدد الكثير من القدرات الذهنية والجسدية للفرد، وفيما يتعلق بالجانب الجسمانى فقد ثبت أن هناك تفاعلاً بين المواهب الطبيعية الموروثة وبين بيئة الطفولة، والتى تنعكس على وزن الطفل. أما على الجانب الذهنى فإن سوء التغذية الشديد يؤثر على نمو العقل مما قد يؤدى إلى التخلف العقلى، كما أن ذكاء الفرد ينمو أساساً فى مرحلة الطفولة، كما أن أطفال الأسر محدودة الدخل لا يحصلون على العناية الكافية فى غذائهم وتعليمهم نتيجة للفقر، وإذا كان عدد الأسر الفقيرة يمثل نسبة من إجمالى الأسر على المستوى الوطني، فإن معنى ذلك أن أى برنامج إصلاحى يجب أن يعمل على الحد من أثار الفقر وما يترتب عليه من أعتبارات تخص الاطفال [١٩].

وتواصل الأسر التى لديها أطفال صغار مواجهات عديدة من التحديات والضغوط متضمنة عمل الوالدين والمشكلات المرتبطة به والمشاكل الاقتصادية والمعدلات الكبيرة لفقر الأطفال نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة وطول ساعات العمل وتكبد مصاريف الرعاية للطفل مع سوء استثمار هؤلاء الأطفال. ويمكن القول بأن العشر سنوات الماضية تحقق نمو غير عادل فى الدخل الاقتصادى للأسر، مما يساعد هذه الأسر على تشغيل أطفالها فى أى أعمال وحتى لو كانت ضارة بهم وذلك لمساعدة الأسرة على تغطية نفقاتهم. ولقد أظهرت نظرية الارتباط بعض القضايا الهامة التى تكشف الخبرات والتجارب المبكرة والمؤثرة فى عملية النمو النفسى والتحول من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة فى كل من السلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية وهى الظروف التى تشهد حالة من عدم الاستقرار بالنسبة للأطفال العاملين وغير المتعلمين حيث أنهم لا يحصلوا على قسط من الإعداد التربوى والقيمى كما يحصل عليه أقرانهم من الأسر المتوسطة ذات الدخل المرتفع، ولذلك يصبح لهؤلاء الأطفال ثقافة خاصة بهم يكتسبونها من خلال الأعمال التى يقومون بها أو فى ضوء علاقاتهم بالآخرين حيث أنهم يمضوا أوقات طويلة بالشارع من أجل قضاء وقت الفراغ أو التسلية [٢٠].

والملاحظ أن (ساندرا. هوفيرث) تحدد النظريات والطرق التى تفسر طبيعة بؤر الاهتمام فى حياة الأطفال من خلال إحداث تغير اجتماعى يؤثر فى الأطفال عن طريق العلاقات المترابطة مع الأسرة والقائمين على العمل الذى يشترك فيه الأطفال، كذلك الاهتمام بالمراحل السنية لهؤلاء الأطفال عبر الفترات الزمنية المختلفة مع رصد طبيعة العلاقات بين الأطفال والكبار. أما العوامل المؤثرة على الأطفال داخل الأسرة فهى زيادة حالات الطلاق وإنجاب الأطفال مما يصعب على هؤلاء الأطفال وجود مناخ اقتصادى واجتماعى يحققوا فيه طفولتهم ولذلك يضطروا للخروج إلى العمل دون وجود من يسأل عنهم وبالتالى تحدث تغيرات فى سلوكياتهم وقيمهم، كما يفتقد هؤلاء الأطفال العلاقة بين الأسرة والعمل وخاصة أثناء فترة المراهقة والطموحات المستقبلية الخاصة بهم ومدى توافقها مع الظروف التى يعيشها الأطفال [٢١].

وبالرغم من تحسن الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ١٣% من الأفراد و١١% من الأسر ١٩% من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر فى ١٩٩٨ وشهدت هذه النسب تدهوراً يصل إلى ١%، ولقد أدت هذه النسب إلى مجموعة من العواقب منها الانخفاض الاقتصادى وما صاحبه من تدهور اجتماعى، ويمكن القول أن انتشار الفقر لا يتم توزيعه بصورة عشوائية بل يشمل العرق والنوع وتركيبة الأسرة حيث أن هذه العوامل لها تأثير ذو قيمة فى ممارسة تجربة الفقر، ويتمثل الفقر فى الدخل المنخفض للأسرة وهو عامل مؤثر على الأطفال وجميع الافراد داخل الاسرة ويعوق نموهم الاجتماعى، والعاطفى، والبيولوجى، والفكرى. وعلى أى حال فإن أغلب الأسر الفقيرة يعيشون على الأقل فى ظل أنواع الحرمان من خلال تدهور المرافق، وعدم نظافة المسكن، والطرد من المسكن، وازدحام المساكن، وعدم وجود مبردات أو مواقد وأفران [٢٢].

الأمر الذى يزيد معاناة هذه الأسر ويجعلها تبحث عن المأوى والمأكل دون الاحتياجات الاجتماعية والثقافية باعتبارها غير ضرورية لذلك لا يتم تعليم الأطفال ولكن ينظر لهم كمشروعات استثمارية تعود بعائد يمكن أن يساعد فى مصروفات الأسرة برغم عدم قدرة هؤلاء الأطفال على

الأعمال الشاقة فضلا عن الخلافات المستمرة والدائمة حول المصروفات الاسربة والتى تتسبب فى مشكلات تعقد الحياة الاسرية وتوقف أستمرارها.

ويوضح (ليزر وسولى) أساليب تخلص الأسر من الفقر الذى يعتبروه عدم قدرة الأفراد والأسر على تدبير احتياجاتهم اليومية الأساسية، وهم من أبناء الطبقات الدنيا الذين يعانون من أسباب الفقر، والتخلص منه يمكن أن يكون من خلال التنازل عن الهبات، والمنح، والمساعدات الغير منظمة، وذلك من أجل العمل على وجود نظام لسوق العمل يحظى بكل من الرقابة والسيطرة لتدبير فرص عمل تأتى بعائد اقتصادى مناسب من خلال الاعتماد على الظروف المحلية للمجتمع والأسرة [٢٣].

يلاحظ أن المجتمع قد تأثر بزيادة معدلات الفقر وحلات العنف داخل الاسر حيث ترتب على ذلك كثير من الأبعاد المرتبطة بالأطفال وتكوينهم الاجتماعى والثقافى والصحى ولذلك يمكن أن رصد بعض هذه الأبعاد فيما يلى:

التسرب من التعليم:

يعد ارتفاع معدل التسرب عاملاً أساسياً يؤثر فى كفاءة التعليم، وتتمثل خطورة المشكلة فى ترك أعداد كبيرة ممن تلقوا قدراً من التعليم دون أن يُكملوا تعليمهم ودون متابعة مما قد يجعلهم يرتدون إلى الأمية ويشكل إضافة جديدة للحجم الكلى إلى الأمية، وهذا يعنى أن ثلاثة أرباع التلاميذ هم الذين يكملوا الدراسة إلى نهايتها ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة بين الإناث عن الذكور. وأن أعلى نسبة تسرب كانت فى الأسر التى يصل عدد أفرادها إلى خمسة أفراد فأكثر [٢٤]. وهذا يعنى أنه من الدوافع الأساسية للتسرب الفقر وتشغيل الأطفال المتسربين سواء كانوا إناثاً أو ذكوراً لمساعدة الأسرة وهذه تعتبر مؤشرات عالمية.

ويلاحظ أن (اليزابيث. جيبونز، فريدريك هيوبلر) قد تناولا رصد النسبة الخاصة بعمالة الأطفال والتعليم فى ١٨ دولة أفريقية، حيث كشفت بيانات عمالة الأطفال بأن ٣٨% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧-١٤سنة يشتركون فى أعمال ضارة بنموهم كذلك فإن من بين هؤلاء الأطفال ما يزيد قليلاً عن نصفهم وهو حوالى ٢٠% من العدد الإجمالى لم يذهبوا إلى المدرسة بينما نجد من ناحية أخرى ١٨% يشتركون فى عمالة الأطفال، كما أن نسبة ٦٠% من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧-١٤ سنة يذهبون إلى المدرسة. بينما نسبة ٢١% من جميع الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة ولا يشتركون فى عمالة الأطفال بل يعملون فى الأعمال المنزلية لأقل من ٢٨ ساعة أسبوعياً. والملاحظ أن نسبة الانتظام فى المدرسة تميل للانخفاض، على سبيل المثال فإن النيجر تشهد نسبة انتظام فى المدرسة تصل إلى ٣٠% ونسبة عمالة الأطفال تصل إلى ٧٢%، وتؤكد هذه الدراسة أن عمالة الأطفال فى المناطق الريفية تصل ٤٣% أكثر من المناطق الحضرية بنسبة ٢٥% والواقع أن درجة تعليم القائمين على رعاية وتربية الأطفال ترتبط بإمكانية وجود عمالة الأطفال، فإذا كانت الأم لم تحصل على قسط من التعليم فإن درجة اهتمامها بتعليم وتربية أطفالها أقل من غيرها [٢٥].وهذا يشير الى أنخفاض المستوى الاجتماعى والسلوكي والنفسي وبالتالي يسبب العنف وتدني العلاقات الاجتماعية الت تسبب فى التفكك الاسري

ويشير برنامج الحملة العالمية من أجل التعليم إلى تقديم برامج تساعد على زيادة الوعى لأطفال العالم الثالث والقائمين عليها للدعوة لمجانية التعليم ومساعدة الأطفال الفقراء على توفير احتياجاتهم كذلك تطوير أهداف الدول الساعية للتقدم لمساواة الإناث بالذكور وتوفير المناخ الاقتصادى لكى يتعلموا لأن هناك ١٠٠ مليون طفلاً حول العالم منهم ٦٠% لم يتعلموا، وفى كل سنة دراسية ينخفض عدد المنضمين للتعليم وخاصة نسب الإناث منهم لدرجة أن الانخفاض يصل إلى نسبة من ١٠% إلى ٢٠% سنوياً [٢٦].

ويتعرض الأطفال فى الاسر الفقيره الى الكثير من الأمراض المنتشرة مثل الملاريا والاسهلال، علماً بأن هذه الأمراض قاتلة رغم أنها قابلة للعلاج إلا أن عدم الوعى والفقر يشتركان فى حدوث هذه الأمراض، كذلك فإن عدم التحصين لشلل الأطفال يؤدى إلى زيادة التعرض لهذا المرض ويتضح ذلك من خلال أن

نسبة مقدارها ١٤% من الأطفال يصابوا بمرض الإيدز بينهم ٩٢% منهم يعيشون فى أفريقيا، كما أن هناك ١٧١ مليون طفلاً يعملون فى ظروف قاسية من الناحية الصحية والغذائية (٢٧).

والأطفال الفقراء لم يجدوا من يساعدهم فى حل مشاكلهم الصحية نظرا لبعدهم عن المراكز والتنظيمات الصحية التى لاتوجد فى أماكن إقامتهم خاصة أن هذه الأماكن دائماً ما تكون عشوائية فضلاً عن ارتفاع تكاليف العلاج والأدوية (٢٨).كذلك ضعف الوعي الصحي لدى الاسر وعدم اهتمامها بالرعاية الصحية لهؤلاء الاطفال وتركهم للظروف مما يساعد على تزايد الامراض وخاصة فيما يتعلق بالاعاقات وعدم التعامل معها بالشكل المناسب.

لذلك لم يتوفر للاسر المناخ الصحى المناسب لهم فضلاً عن عدم قدرتهم على الإنفاق على العلاج لضعف دخولهم وعدم وعيهم .

وتواجه التغذية السليمة للمرأة مخاطر خلال فترة الحمل وإنجاب الأطفال الأمر الذى يجعل أطفالهم يسيرون بخطوات غير مناسبة من الناحية البدنية والذهنية، وفى واقع الأمر فإن سوء التغذية يتسبب فى وفاة أعداد كبيرة من الأطفال على مستوى العالم، حيث أن قلة التغذية تجعل الأفراد أكثر عرضة للإصابة بالأمراض وأقل مقاومة لها، كذلك فإن من يعيش منهم تكون صحته ضعيفة، وعلى أى حال فإن سوء حالة الأطفال لا تكون مرئية بصورة واسعة المدى، حيث أن ثلاثة أرباع الأطفال من الذين يموتون من أسباب متعلقة بسوء التغذية، والفقر أدى إلى عدم حصول هؤلاء الأطفال على الخدمات الصحية، وفى واقع الأمر أن أغلب الأطفال فى دول العالم الثالث دون الوزن المطلوب وهذه الحسابات تمثل ١٤٦ مليون طفلاً يمثلون الأطفال من أصحاب الوزن الأقل وحوالى ٧٣% منهم يعيشون فى ١٠ من دول العالم الثالث.

ويلاحظ أن هناك تفاوت بين الأطفال فى التجمعات الريفية والحضرية فى الدول الساعية للتقدم. حيث أن معدل النسب لمن هم دون الوزن المطلوب فى التجمعات الريفية تكاد تكون الضعف عن التجمعات الحضرية، كذلك فإن منطقة شبه الصحراء الأفريقية يمثل نسبة الأطفال الأقل وزناً الثلث ٣١% من السكان الريفيين، أما فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية و الكاريبى تمثل الضعفين. ويتضح من ذلك اختلافات بين الأطفال الأغنياء والفقراء، حيث أن الأطفال الفقراء يزيدون بمقدار الضعفين عن غيرهم من الأغنياء. كما أن الأطفال فى المناطق الأكثر فقراً هم ما يزيدوا عن ثلاثة أضعاف فى هبوط مستوى التغذية عن غيرهم من الأطفال فى المناطق الأكثر غنى (٢٩).

الرعاية الاجتماعية لأسر الفقراء:

فشلت سياسات كثير من الدول تجاه رعاية الاسر الفقيره التى لم تجد رعاية اقتصادية واجتماعية وذلك نظراً للعادات والتقاليد والثقافات الفرعية التى سيطرت على هذه الاسر، كما أنها فى كثير من الأحيان لا توافق على هذه السياسات بل تستمر فى تشغيل أطفالهم لتوفير موارد يمكن أن تحقق لهم طموحاتهم بغض النظر عن الآثار الجانبية، لكن المهم بالنسبة للأسرة هى الموارد، فهى تسعي لزيادة مواردها بغض النظر عن طبيعة العمل أو خروج الاطفال من التعليم الامر الذي يزيد المشاكل ويضعف السيطرة علي أعضائها (٣٠).

والملاحظ أن هناك بعض المتغيرات الاجتماعية التى كان لها تأثير واضح نتيجة فقر الاسر وعمل الأطفال منها المشاكل السلوكية والعاطفية، فضلاً عن عدم قدرتهم على فهم العمل والتخصص الذى يشغلونه قبل العمل لذلك يعانون من الضغوط ونقص الخبرة والمهارة والتدريب على العمل، الأمر الذى يحدث فجوة بين الطفل والعمل، لذلك فعادة ما ينتقل الطفل من عمل إلى آخر هرباً من صاحب العمل وعقابه نظراً لعدم إتقان العمل. كذلك فإن (مارجريت ليذساى) تحاول تفسير العلاقة بين الطفل والعمل فى ضوء أسلوب تنشئة الطفل وإعداده من قبل الوالدين ومدى اعتراف المجتمع بهذا العمل وموقف الطفل أيضاً من هذا العمل وتقبله لكل المتغيرات الجديدة المرتبطة بهذا العمل، خلافاً لما يقوم به زملاؤه من البيئات المغايرة (٣١).

ومن بين العادات الخاصة بعمالة الأطفال الزواج المبكر لتوفر الموارد الاقتصادية المحدودة سواء بانفصال المتزوج عن الأسرة أو أن يمكث معها، لكن يتم هذا الزواج بشكل غير مخطط ولا

تتوافر فيه الشروط المناسبة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية لدرجة أن كثير من الذكور والإناث يتزوجوا من سن ١٥ سنة برغم ما يتعرض له هؤلاء الأطفال من مشاكل لا حدود لها، وقد لوحظ من التقرير النهائى لسنة ٢٠٠٥ حول المسح الديموجرافي والصحى فى مصر أن النساء المتزوجات يبدو من سن ١٥-٤٩ سنة بنسبة ٩٦% وقد تعرضن لعملية العنف، وتواجه نصف النساء المتزوجات فى سن صغير من المشكلات الأسرية وتتمثل فى عملية الضرب وهو أمر منتشر فى المناطق الريفية والعشوائية عن المناطق الحضرية [٣٢].

ويلاحظ أن الأطفال فى المجتمعات الفقيرة يتزوجون قبل سن ١٨سنة، ووفقاً لتقديرات هيئة اليونيسيف تبين أن ما يزيد عن ٦٠ مليون امرأة تراوحت أعمارهن ما بين ٢٠-٢٤ سنة كن متزوجات قبل أن تصل أعمارهن إلى ١٨ سنة وأن إعداد الأطفال الذين دخلوا فى علاقات زوجية تختلف كل سنة طبقاً لاختلاف المنطقة التى يعيشون فيها. وفى الحقيقة نجد أن زواج الأطفال هو أمر يعتبر مخالف لقوانين حقوق الإنسان، ولذلك فهو يؤدى إلى الإضرار بمستوى الزوجين والحمل والإنجاب المبكر الذى يصاحب معه مشكلات لا تستطيع أن تتحملها الزوجة. كما أن زواج الأطفال من صغار السن يفرض عليهم القيام بأعمال وأعباء منزلية تؤدى إلى ضغوط وتحمل مسئوليات معقدة[٣٣].

المشكلات الناتجه عن الفقروزيادة العنف الاسري:

تعددت مشكلات الفقر وتزايدت فى الأونة الأخيرة وخاصة فى المناطق التى تعانى من سوء التخطيط وازدياد معاناة الأسر الفقيرة فى الأحياء العشوائية ولذلك ازدادت المشكلات المرتيطه بهذه الاسر ومنها عمالة الأطفال وسوء التغذية والاضطرابات الاسرية وتغير العادات والتاقاليد وأرتباطها بالعنف فى كل التصرفات الاسرية فضلا عن نقص الخدمات وتكدس أفراد الاسرة فى مكان واحد مما يسبب معه كثير من الانحرافات و بالتالى يمكن رصد بعض هذه المشكلات ومنها:

سوء التكيف الاجتماعى:

من الملاحظ أن كثيراً من الاسر يعانون من سوء التكيف الاجتماعى مع أقرانهم الذين يعيشون معهم فضلا وجود بعض الافراد الذين يعملون فى فى أعمال هامشية تسبب مشكلات عديدة مع زملائهم فى العمل، ويأتى ذلك نظراً لعدم وجود خبرات سابقة فى العمل، كذلك تعرضهم لسوء المعاملة والضرب الذى يجعلهم يهربون من الاسرة والعمل مع تأثرهم بالمشكلات السلوكية والاجتماعية المرتبطة بأسرهم. كما أن انتقال الطفل من بيئته الذى يسكن فيها إلى بيئة العمل تساعده على عدم التأقلم، وأغلب الأطفال العاملين فى المدن يأتون من القرى والأحياء العشوائية، فيحدث صراع ثقافى بين البيئتين مما يؤدى بالطفل إلى ازدواجية الثقافة فيتصرف بشكل عشوائى ليس فيه إدراك [٣٤].

وبالتالى فان هذا يؤدى بدوره الى حدوث خلل اجتماعي وثقافي يصيب الاسرة بالكامل ويهدد بنائها الاجتماعي ويزيد من حالات الفوضى داخل الاسرة وبالتالي لاتستطيع الاسرة السيطرة علي أحد أفرادها فكل عضو يتصرف بالطريقة التي يريدها فضلا عن الخروج عن سيطرة الاسرة.

ومعظم الأطفال فى الاسر بالدول الساعية للتقدم يقضون أوقات طفولتهم فى الصراع من أجل البقاء بدون تحقيق حياة آمنة ومثمرة وهم بذلك يواجهون أمور غير منطقية فى عملية التكيف مع ظروفهم الاجتماعية لدرجة أن من بين ٥٧ مليون فرد ماتوا على مستوى العالم ١٠.٥ مليون وكان من الأطفال ٩٨% ومن هذه الدول التى تهددهم بأخطار عديدة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، كما أن ١٢١ مليون من أطفال العالم الثالث لم يتمتعوا بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خصوصاً البنات، لذلك يتعرض هؤلاء الأطفال لمعاناة ترتبط بالعادات والتقاليد الخاصة بثقافاتهم وتجعلهم فى حالة من عدم التكيف الاجتماعى [٣٥].

كما يتعرض الأطفال للإساءة فى محيط العمل والأسرة وتتباين أشكال الإساءة ما بين الحماية الزائدة أو إيقاع الأذى النفسى والبدنى على الطفل أو التهديد بإيذائه أو عدم القدرة على فهم حاجاته، كما أن الجو النفسى الذى ينشأ فيه الطفل والبيئة التى غالباً ما تنطوى على أشكال من الرفض والإهمال وتغيير القائمين بالرعاية من الأرجح أن يكون أثره على الطفل أكثر من مجرد الأذى البدنى أو أى شكل من أشكال الإساءة، كما أن الذين يستخدمون أداة الضرب عادة ما يمكن اعتبارهم على

مشارف إحداث إصابات بأطفالهم بل ويعتبر ذلك إساءة للأطفال [٣٦]، وقد تؤدى هذه الإصابات إلى العنف تجاه الأطفال سواء كان ذلك من أصحاب العمل أو من الوالدين، وبالتالى يؤدى ذلك إلى اضطرابات فى السلوك وتخبط فى الاتجاهات مما يجعل الأطفال فى حالة نفسية واجتماعية غير مهيأة للتعامل مع الآخرين.

والحرمان الذى يعيش فيه هؤلاء الأطفال من الموارد وعناية المؤسسات الاجتماعية يؤدى بهم إلى البحث عن وسائل رعاية تحقق لهم كثير من المتطلبات التى يحتاجونها وغالباً ما يفشلوا فى ذلك الأمر، ونظراً لما يتعرض له الأطفال من حالة الفقر فهم غير مستقرين فى السكن والعمل ويؤدى ذلك إلى الاضطرابات الشخصية والنفسية وذلك للتغيير المستمر فى السكن والعمل، كما أن حالة الفقر التى يعيشها الأطفال تؤثر على نمط شخصياتهم وتجعلهم دائماً مضطربين وذلك لعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم برغم أنهم يعملون فترات طويلة من الوقت لكن الدخول لا تكفى احتياجاتهم الشخصية والأسرية، للاستغلال الواقع عليهم من قبل أصحاب الأعمال، الأمر الذى يجعلهم دائماً فى حالة من اليأس والتمرد [٣٧].

وتكشف أحد الدراسات فى (بوليفيا) عن أن بعض الأطفال الذين يعملون فى المناجم ويتعرضون لمظاهر الأذى والتعذيب، مما يؤدى بهؤلاء الأطفال إلى فقد إنسانيتهم ويتعرضوا للتوتر العصبى لأنهم يعملون فى ظل ظروف قاسية، لذلك تسعى هيئة (care) لتنفيذ مجموعة من البرامج التى تمنع تشغيل الأطفال فى مثل هذه المشروعات بالتعاون مع وزارة العمل الأمريكية من خلال إتفاقية تعمل على تخفيض صور الاضطرابات والمهانة لهؤلاء الأطفال [٣٨].

والواقع أن أصحاب العمل غالباً ما يقومون بعمل مخالفات داخل مجال العمل تؤدى إلى زيادة الإهمال وتعرض الأطفال إلى المخاطر فضلاً عن ضعف الأجور والتغذية، الأمر الذى يعرض هؤلاء الأطفال إلى كثير من المشكلات مع أصحاب العمل والمفتشين وقد يؤدى ذلك إلى تهريب أصحاب العمل الأطفال بعيداً عن العمل لعدم كشف المخالفات وعدم وجود الاشتراطات الصحية، كل هذا يساعد على التوتر النفسى والخوف من الطرد من العمل [٣٩] إذا كشف المفتشين مخالفات العمل، لأن مصدر العمل هو الأساسى فى الإعاشة بالنسبة لهؤلاء الأطفال.

العنف وعمالة الأطفال:

هناك ما يقرب من ٢٤٦ مليون طفل يشتركون فى عمالة الأطفال، ومن بين هذا الرقم ثلاثة أرباعهم حوالى ١٧١ مليون طفل يعملون فى ظروف قاسية مثل العمل فى المناجم والمواد الكيماوية والمبيدات الحشرية فى الزراعة والعمل باستخدام ماكينات وآلات خطيرة، كذلك منهم من يعمل فى النظافة وخلف الأبواب بالورش، ويوجد ملايين من البنات يعملون فى الخدمة بالبيوت لا يحصلون على أجورهن ومن أكثر عرضة للاستغلال والانتهاكات الجنسية، ومنهن ١.٢ مليون يستخدمون فى التجارة المحرمة، ومنهن ٥.٧ مليون يشتركن فى أعمال تشبه العبودية، ومنهن ١.٨ مليون يشتركن فى الدعارة كذلك ٠.٣ مليون يشتركن فى النزاعات والصراعات المسلحة، وتشير التقديرات إلى أن المناطق الأسيوية والمحيط الهادى تحتوى على العدد الأكبر من عمالة الأطفال من سن ٥-١٤ سنة ويصل عددهم إلى ١٢٧.٣ مليون، أما فى أفريقيا يقدر عددهم بحوالى ٤٨ مليون وثلثى هؤلاء الأطفال ٢٩% تصل أعمارهم إلى ما هو أقل من ١٥ سنة، كما أن مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبى يقدر العدد بحوالى ١٧.٤ مليون طفل، ويوجد حوالى ١٦% من عمالة الأطفال فى منطقته الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منهم ٢.٥ مليون طفل يعملون فى مناطق صناعية [٤٠]. والملاحظ أن العنف ضد الأطفال ظاهرة عالمية واسعة الانتشار وتحدث فى كل دولة تتعدى الحدود الاجتماعية والثقافية والعرقية، وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية أن قرابة ٥٣٠٠٠ طفل من سن يوم وحتى السابعة عشر ماتوا سنة ٢٠٠٢ نتيجة للقتل، وحسب تقديرات مكتب العمل الدولى فقد بلغ عدد الأطفال الذين يعملون فى مجال السخرة والرق بلغ ٥.٧ مليون طفل والعاملين فى البغاء ١.٨ مليون وعدد ضحايا الإتجار ١.٢ مليون طفل وفقاً لاحصائيات سنة ٢٠٠٠. كما تشير هذه الاحصائيات إلى أن هناك ١٣.٥ مليون طفل عربى

يشتركون فى الأعمال الخطرة على حياتهم ولا تتناسب مع أعمارهم وقدراتهم الجسدية فضلاً عن العنف الموجه إليهم مع التفكك الأسرى [٤١].

وترتبط سلوكيات الأطفال وانفعالاتهم بارتباطهم بالتنشئة الأسرية فإذا كانت خبرتهم ترتبط بالشدة الانفعالية من خلال توجيه الأسرة فإن هذه الخبرة تكون إطار مرجعى للتفكير والممارسة داخل العمل الأمر الذى قد يصيب الأطفال فى بدايتهم بأمراض اجتماعية تشكل النشاط الإدراكى الاجتماعى لهم [٤٢].

وفى الواقع أن كثيراً من الأطفال يعيشون حول العالم فى ظل الصراعات والخلافات سواء مع أسرهم أو أصحاب الأعمال ويرتبط ذلك بالثقافة السائدة داخل المجتمع والحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم ويتضح ذلك من خلال التنوع الثقافى وطبيعة الخلاف والصراع الدائر ويتضمن ذلك القيم والرغبة فى الاستقلالية، ويمكن القول بأن الصراعات والخلافات التى تنشب بين الأطفال وأصحاب الأعمال والأسر هى ذات طبيعة تشابهية بين الأطفال على مستوى العالم حيث أن مشكلاتهم تكاد تكون واحدة وخاصة إذا كان الفقر متغير أساسى لهؤلاء الأطفال [٤٣].

ويلاحظ من خلال الإحصائيات التى تحدد أعداد أفراد الأسر الفقيرة قد زادت خلال فترة الثمانينات فى المملكة المتحدة، فالأفراد فى الأسر التى يقل الدخل فيها عن مستوى حد المعيشة زادوا من ٦.١ مليون نسمة عام ١٩٦٩ إلى ٩.٤ مليون نسمة عام ١٩٨٥ ثم إلى ١٠.٢ مليون نسمة عام ١٩٨٧ والفجوة بين حد المعيشة ومتوسط الأرباح ارتفع ارتفاعًا كبيراً خلال تلك الفترة، كما ازداد أعداد الفقراء الذين ينتسبون إلى الأسر التى كانت تحصل على أقل من ٥٠% من متوسط الدخل، وفيما بين ١٩٧٩ و١٩٨٨ حقق العشر الأكثر فقراً من السكان زيادة فى الدخل الحقيقى بنسبة ٢%، ويشير كل من "بار Bar" و "كولتر Coulter" أن هذه الإحصاءات تكشف عن تغييرات حقيقية فى مستوى الدخل والمعيشة مؤداها عدم مواكبة الدخل لارتفاع تكاليف المعيشة مع عدم البحث عن متغير آخر يضيف إلى الدخل الحقيقى وهذا قد يؤثر فى مواجهة الأسرة لزيادة أعبائها [٤٤]. ولا شك أن الأوضاع الأسرية تتوقف على حالة الدخل ومستوى الإنفاق بناء على ذلك تتضح صورة العلاقات الأسرية، فإذا كان مستوى الدخل يتناسب مع تكاليف المعيشة فتكون العلاقات إيجابية أما غير ذلك فتكون العلاقات الصراعية أكثر وضوحاً ويؤثر ذلك على سلبية أفراد الأسرة داخل المجتمع.

وموقف النساء الاقتصادى داخل الأسرة يترتب عليه التركيز فى تدبير شئون المنزل والإنفاق على الطعام أكثر رغبة فى تحقيق احتياجات الأطفال، ويكون سيطرة النساء على الشئون المالية داخل المنزل أكثر من الرجال، وتلعب النساء دورا فى تطويق الفقر ومحاولة القضاء عليه، لأنه فى أغلب الأسر الفقيرة تضطر النساء للعمل لمساعدة الرجال للحصول على مدخلات إضافية يمكن أن تساعد فى مواجهة أعباء المعيشة، كذلك هناك بعض النساء اللاتى يدخرن جزءًا من دخلهن لمواجهة المستقبل أو لعمل مشروعات اقتصادية تعود بعائد يساعد على استمرار الحياة بدلاً من العجز فى القضاء على الفقر وتضطر للخروج للعمل وهو ما يأتى بمشكلات تنعكس على الابناء وحدوث أضطرابات فى العلاقات [٤٥].

وتكشف "هيلارى" فى بحثها عن أن مسايرة الفقر داخل الأسرة أمر صعب تحت أى ظروف ولكن يتم تداول تلك المسايرة بين الرجال والنساء، ويميل النساء إلى توافر نطاق أوسع لهن لاتخاذ قراراتهن نحو عمليات الادخار وتوفير الوقود من خلال الحد من استهلاك طاقة التدفئة لمدة ساعة فى اليوم بدلا من أكثر من ذلك، كما أن هناك بحوث أخرى لخصها "باين" تؤكد أن الرجال والنساء يميلون إلى النظر للدخل الذى يأتى إلى المنزل بشكل مختلف. فالرجال أكثر ميلاً إلى الاحتفاظ ببعض دخلهم من أجل إنفاقهم الخاص، بينما النساء أكثر احتمالاً لاستخدام دخلهن فى الأغراض المنزلية مع ادخار جزء من الدخل لاستخدامه فى أغراض توفيرية [٤٦] ،

وعلى أى حال يكشف »باين« أنه لا يمكن أن نعتبر خبرات كل النساء واحدة بل مختلفة بالنسبة لتداول وإدارة دخل الأسرة وذلك وفقًا لثقافتهن وسلوكياتهن داخل أسرهن.

ولقد أوضح "كلارك J. Clark" أن الإنفاق الاستهلاكى داخل الأسرة يتزايد بسرعة أقل من الزيادة فى الدخل لفشل الأسرة فى تحقيق زيادة القدرة الإنتاجية التى تتمثل فى الاتجاه نحو ادخار نسبة متزايدة من الدخل كلما تزايد الدخل ذاته، كما استخدم العلاقة بين الدخل والاستهلاك فى تفسير الدورة الاقتصادية ونقاط التحول داخل الأسرة وهو مايكشف عن الفشل الذى تحققه الاسر الفقيرة فى توجهاتها واستمرارها نحو الاستهلاك ومزيد من الديون بدلا من التخفيف من المعاناة التى يصدم بها أفراد الاسرة (٤٧).

و فى الواقع أن أغلب الاسر الفقيرة قد تبنت أتجاها يميل للاستهلاك بصورة هائلة وتراجع الميل للادخار كنتيجة لغياب استراتيجية تنموية تقوم على حفز الادخار الأسرى، وكنتيجة أيضاً لزيادة المشكلات الاجتماعية و عدم القدرة على مواجهته(٤٨).

ويترتب على ذلك مظاهر تثير إلى عدم الانتماء حيث نجد أن الميل المتطرف إلى الاستهلاك مسئول عن تدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج، مسئول كذلك عن تفكك الأسرة الذى يؤدى سعى أعضائها المحموم من أجل الدخل الأكبر إلى مزيد من الانصراف عن الأسرة وتمزيق نسيجها، مسئول عن تحول الاسرة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وعن الانصراف عن القضايا الوطنية والانشغال بالكسب المادى، فضلاً عن ذلك يؤدى شيوع ثقافة الاستهلاك فى مجتمع يعيش ٤٠% من سكانه تحت خط الفقر إلى تعميق الشعور بالإحباط فإذا اتسعت مساحة الإحباط فإنها سوف تكون مولدة للتوتر، وإذا تراكم التوتر فله مخارج انحرافية عديدة).

ويؤكد " جين بودريلارد " إلى أهمية التركيز على فهم العلاقات الاجتماعية للاستهلاك داخل الأسرة ويعكس هذا بدوره دخول متغيرات جديدة ناجمة عن الثقافة الاستهلاكية ومنها ترابط الهوية الاجتماعية فى مكان السوق وتنظيم التذوق، وهى محاولة لفهم خريطة اجتماعية جديدة، ويؤكد "بودريلارد" أن الاستهلاك يتمركز حول صناعة الرموز لها دلالات مؤثرة معنوياً على أفراد الأسر. كما حدد "بومان" أن أهم ما يميز الثقافة الاستهلاكية فى المجتمع المعاصر أنها لا تقتصر على الأسر الغنية، بل تنتج للفقراء لكن يتوقف الأغواء على حرية الاختيار وفقا للاحتياجات، كذلك شراء السلع والمنتجات التى تتسق مع المعايير (٤٩).

ويمكن تحليل البعد الاجتماعى والثقافى للاستهلاك المؤثر على الادخار فيما يلى:

١- لقد أصبح السلوك الثقافى الاستهلاكى للأسر مرتبط بممارسة المصادر المختلفة من تأثيرات على سلوك الفرد فى اتجاه الميل إلى الاستهلاك عن الادخار.

٢- البعد الاجتماعى والثقافى للعملية الاقتصادية والتجارية وإضفاء معانٍ رمزية على السلع باعتبارها وسائط للتواصل، كذلك فلسفة السوق وهى مؤثرة فى أنماط الحياة وأسلوب المعيشة.

٣- انتقال ثقافة الاستهلاك إلى كافة أنحاء العالم وتغيرت أساليب حياة الأسرة وتعدلت الأذواق وأرتبطت بظواهر عديدة مثل العنف(٥٠).

والتحليل الاجتماعى والثقافى للاستهلاك وتأثيره على ادخار الأسر يبرز عناصر مهمة مؤثرة على عمليات الاختيار نحو الاستهلاك أو الادخار، لذلك يمكن القول بأن المصادر المهيمنة على الأسر هى التى تقرر أيهما أفضل بالنسبة لمستوى المعيشة، فالملاحظ أن تدفقات العولمة وتأثيراتها التكنولوجية والثقافية جاءت بنتائج سلبية على عمليات الادخار، الأمر الذى يتطلب مواجهة من كافة

المؤسسات المجتمعية للمحافظة على السياق الأسرى من خلال الاحتفاظ بجزء من الدخل مدخر يمكن استخدامه لمواجهة المستقبل ولذلك يمكن أن نتعرض لبعض المتطلبات المؤثرة فى البناء الأسرى ومنها:

(١) الزواج:

هو من أعقد المشكلات التى تواجه المجتمعات من حيث التنظيم وضمان استمراريته وإنتاج الأطفال والحفاظ عليهم ورعايتهم ، وتختلف قواعد الزواج من مجتمع إلى آخر ولكن مهما كانت هذه القواعد والأشكال فهى مطبقة بنوع من الصرامة ولها خلفيات متباينة من قواعد الرأى العام والقانون والدين، والواضح فى معظم المجتمعات أن الشباب لا يتزوجون إلا بعد تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتكون لديهم القدرة على التعهد بإعالة زوجة وأطفال، ولكن مع ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة وزيادة كثافة المنافسة من أجل الحصول على فرص المعيشة والفترات الطويلة للإعداد للحصول على الوظائف، فكلما زاد وارتفع هدف الإنسان فى الحياة خاصة إذا لم يكن له أى معاونة من ثراء الوالدين كلما زادت الصعوبة بالنسبة له فى الزواج أثناء العشرينات من عمره فالسنوات التي تتخلل هذه الفترة تحدث فيها مشكلات كثيرة ومحاولات أغلبها فاشلة لتدبير إمكانية الزواج نظراً لارتفاع التكاليف والمطالب المتزايدة والمعقدة للزواج الامر الذي قد يدفع الشباب قضاء وقت طويل فى السهر خارج المنزل لزيادة وقت الفراغ والدخول فى مشاحنات مع الاسرة يترتب عليها التوتر والعنف.

وفى الواقع أن فقر الاسر يجعلها غير قادرة على زواج ابنائهالارتفاع تكاليفه ومسايرة العادات والتقاليد الامر الذى يفرض معه متغيرات عديدة مثل الخلافات الحادة أو خروج الابناء على الاباء. ومن الواضح أن كثير من الاسر مازالت توجد وتنتشر بها كثير من العادات الاجتماعية غير المواتية والتى يبالغ البعض فى الإنفاق عليها لا لشىء غير التفاخر الاجتماعى وتقليد أصحاب الدخول المرتفعة مثل الإنفاقات الاستهلاكية فى الزواج أو المناسبات مع اقتناء السلع المعمرة التى لا تؤدى منفعة للفرد تساوى ما أنفق عليها من أموال ومثل توجيه المدخرات المتاحة إلى قنوات غير منتجة كاقتناء الحلى والمجوهرات الثمينة، ومثل هذه التصرفات المتأصلة بعمق فى بعض الأسر تشمل إنفاقات لا تسهم إيجابيا فى رفع مستوى المعيشة ولا تهدف للحصول على منفعة حقيقية ولا يحدوها غير الاستهلاك التفاخرى الذى يعرقل مسيرة الأسرة تجاه مساعدة الأبناء فى الزواج [٥١].

وتتأثر العلاقات بين الزوجين بمستوى الدخل ر المتبقى وذلك فى إطار أداء الواجبات المنزلية لكل من طرفى الزواج ومدى استعدادهم لاستقبال أبناء يستطيعون الإنفاق عليهم، ولذلك يمكن أن يقل دور الزوجين فى حالة ضعف المدخرات لمواجهة ظروف الأسرة وقد يترتب على ذلك فى كثير من الأحيان حدوث الطلاق ويتشرد الأبناء وتتفكك الأسر [٥٢].

ويرى "بوسورث وشيبالهوس" أن السلوك داخل الأسرة يرتبط بكل الفئات العمرية وخصوصًا الشباب إذا تفرغ للعمل لكى تتراكم المدخرات بعد المتبقى من الاستهلاك ، كما يزداد معدل الادخار بالنسبة للأسر محدودة الإنجاب عنها فى الأسر التى يزداد فيها الإنجاب فإن معدل الادخار يختفى تمامًا ويكون مستقبل الزواج بالنسبة للأبناء مجهول، ويؤكد "جيمس سميث" أن الأسر الفقيرة يتناقص دخلها ويقل عن مثيلتها وهذا ما يعرقل مسيرة الابناء [٥٣] ويعتبر الزواج من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تعانى منها معظم الأسر نظرًا لمحدودية الدخل وعدم الاحتفاظ بجزء منه لمواجهة هذا الظرف نظرًا للسلوك التفاخرى أو إنفاق الدخل كله، الأمر الذى يجعل الشباب والأسر فى موقف معقد يصعب التعامل معه إلا من خلال البحث عن العمل من أجل ادخار جزء يستطيع به الشباب أو الأسرة الإنفاق على هذا الزواج، ويمكن تدارك الأمر مع بداية تخطيط الأسرة لحياتها بوضع استراتيجية اجتماعية واقتصادية تحقق هذا الهدف من خلال عمليات تحسين مستويات الاداء لدى أعضاء الاسر.

(٢) التعليم:

من الملاحظ أن نقص المدخرات وفقر الأسر يؤدى فى كثير من الأحيان إلى زيادة أعداد المشردين وعدم وجود مأوى لهم مع نقص حاد فى عملية التربية وإعداد الأطفال فضلاً عن أن هذا النوع من الأسر لا يسعى إلى زيادة الدخل عن طريق العمل المنتج الذى يعود بأجور مرتفعة يمكن من خلاله تقييد عمليات التسول والأعمال الخارجة عن القانون، فضلاً عن زيادة الاهتمام ببرامج تعليم الأطفال، التى أخذت فى التدهور فى كثير من مثل هذه الاسر مع زيادة الأمية (٥٤) وذلك لنقص التمويل لدى الأسر للإنفاق على التعليم لأنه الآن أصبح خدمة مكلفة.

والأسر محدودة الدخل لا تعطى عناية كافية لتعليم الأطفال، ففى إحدى دراسات الحالة التى أجريت بهذا الخصوص، اتضح أن هناك علاقة طردية بين مستوى دخل الأسرة ومستوى العناية والإشراف اللذين يعطيان للطفل فى التعليم الرسمى. يُضاف إلى ذلك أن أولياء الأمور فى كثير من الأسر الفقيرة يفضلون إرسال أطفالهم لتعلم مهنة أو للعمل بصفة عامة، عن إلحاقهم بالمدارس، هذا الوضع يمكن تفسيره بأنه عند المستويات الدنيا من الدخول، تصبح نفقة الفرصة البديلة للتعليم مرتفعة، لأن إرسال الطفل إلى المدرسة ليتعلم بدلا من أن يعمل ويكسب يعنى ضياع فرصة كسب دخل للأسرة تكون فى أشد الحاجة إليه وما يصعب تحمله فى الأسرة الفقيرة يُضاف إلى ذلك أن أرتفاع تكاليف التعليم والاتفاق عليه من أدوات ودروس (٥٥).

كما أن الدروس الخصوصية أثقلت كاهل الأسر، وأضاعت المعلم القدوة، وجعلت الشباب يتعلم ثقافات جديدة قد لاتتوافق مع المجتمع فهى فى حاجه الى توجيه وأرشاد، وحسب دراسة أجريت حول هذا الموضوع أوضحت أن ٩٩.٦% من أبناء الفقراء يأخذون دروسا خصوصية فى مقابل ٩٨% من أبناء الطبقة المتوسطة فى مقابل ٨٦%من أبناء الشرائح الغنية. وأن إجمالى ما يحصل على دروس خصوصية حوالى ٩٥.٢% من الطلاب فى مختلف الشرائح الاجتماعية، والمنفق على الدروس الخصوصية من ميزانية الأسر نسبة ٥٩.٩٦% من إنفاق الفقراء على التعليم ونحو ٥٣.٤% من إنفاق الطبقة المتوسطة، ٥٥.٩% من إنفاق الأغنياء، وما ينفق فى الحضر ٥٩.٧% والريف ٤٨% (٥٦).

ومع زيادة برامج العولمة والتطورات الحديثة احتاج التعليم إلى إنفاقات متزايدة من الأسر لأنه يعتمد الآن على التدريب والاطلاع على أحدث تكنولوجيا المعلومات، ويتطلب ذلك بذل الجهود المادية والفكرية من أجل إكساب الأبناء المهارات التى يستطيعون من خلالها مواجهة متطلبات السوق. والمرأة لها دور فى هذا الشأن حيث تستطيع الحفاظ على الكيان الأسرى من خلال ضبط الموارد الاقتصادية وتوزيعها بشكل يتلاءم مع الدخل فى إطار الحد من السلوكيات الاستهلاكية غير الضرورية لأفراد الأسرة، فعلى مر العصور استطاعت المرأة أن تلعب هذا الدور لكن فى الأزمات التى تصادفها الأسرة، الأمر الذى يحتاج من المرأة الآن إحداث حالة من التوازن بين الادخار والاستهلاك حتى تستطيع الأسرة ضمان الاستقرار الاجتماعى للأبناء فى استكمال البرامج التعليمية والتدريبية التى يرغبها الأبناء، أما إذا كانت المرأة بعاداتها تشجع على الاستهلاك فإن الأسرة سوف تفقد الكثير من مدخراتها ويؤثر ذلك على المستقبل التعليمى للأبناء أو عدم قدرة الأسرة على الإنفاق من أجل تحسين البرامج التعليمية وبالتالى ينخفض المستوى العلمى للأبناء، وعدم قدرتهم على مواجهة متطلبات العمل الذى يعتمد على التقنية والمهارة (٥٧).

وفى حقيقة الأمر تتسابق الآن الأسر الغنية على تعليم أبنائها بشكل يتفق وظروف العصر، والإنفاق عليهم الكثير من أجل الإلمام بالمعارف والمهارات التى تؤهلهم لاحتلال أنسب المراكز العلمية والعملية، وهذا يتناقض مع الأسر الفقيرة أو التى لا تستطيع أن تدخر من دخلها أى شىء للإنفاق على

.

أبنائها، الأمر الذى يصيب لهؤلاء الأبناء البطالة أو احتلال أقل الأعمال فى المجتمع ويساعد علي تكوين ظواهر وثقافات جديدة تعمل على الاحباط والعنف.

(٣) الصحة:

تتوقف الحالة الصحية لأفراد الأسرة على مدى الانتعاش الاقتصادى ووجود فائض يمكن أن يستخدم فى مواجهة الأمراض من خلال الوقاية باستخدام الأدوية والأمصال التى تحافظ على مستوى الصحة العامة. هذا بخلاف ما حدث فى العالم من ارتفاع أسعار الخدمات الطبية وعدم قدرة كثير من الدول عن تلبية احتياجات الأفراد الصحية بالمجان، ولذلك أصبح العبء على الأسرة الآن أكثر مما كان سابقًا نظرًا لزيادة أعداد السكان وانتشار الأمراض والأوبئة وخفض المخصصات لهذا المجال، الأمر الذى اقتضى أن يوفر الأفراد لأنفسهم مدخرات من عوائدهم للإنفاق على الوقاية والعلاج(٥٨) .

وفى الواقع أن معدل انتشار الأمراض بين الأسر فى المناطق الفقيرة والقروية أكثر من المناطق الحضرية والمدن الراقية، وذلك لانخفاض الوعى وقلة الدخول وانتشار العادات الغذائية السلبية التى تحث على الاستهلاك، وعلى أثر ذلك انتشرت أمراض الجهاز الهضمى والأمراض المعدية، لكن الأمر يختلف فى المناطق الحضرية والمدن الراقية التى تسكنها الأسر ذات الدخول المرتفعة ، مما يساعد على زيادة معدلات الوعى الصحى والبيئى كذلك المتابعة الدورية عند الأطباء والمستشفيات، وأصبحت الحالة الصحية الآن ترتبط بالحالة الاقتصادية، أى كلما ازدادت الحالة الاقتصادية تحسناً استطاعت الأسر مواجهة الأمراض والمحافظة على صحة أفرادها والعكس تتدهور الصحة العامة فى حالة عدم القدرة على الإنفاق فى مواجهة الأمراض وبالتالى يقل إنتاج الفرد داخل المجتمع ويصبح غير قادر على العطاء فضلا عن شعوره بالإحباط وانتشار المشكلات المرتيطة بالاسرة وأغلبها يدخل فى دائرة العنف .

ويركز التحليل الاجتماعى الاقتصادى على قضايا الصحة من خلال ضرورة زيادة الدخل العائلى الذى يساعد على مواجهة الأمراض وانخفاضها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع وقطاعاتها، ويركز التحليل على تحقيق معدلات مناسبة من النظافة العامة للبيئة الأسرية سواء فيما يتعلق بالمسكن أو الملبس أو المشرب، والملاحظ أن الأسرة الأكثر دخلا هى أكثر رعاية لبيئتهم الصحية لأنها تتطلب نفقات كبيرة عن الأسر التى لا تستطيع أن تنفق أى جزء من دخلهم على الرعاية الصحية الأمر الذى يساعد على زيادة المشكلات الصحية وتعقدها وتدهور الحالة البيئية التى ينتج عنها أمراض شديدة الخطورة وتكلف الدول مبالغ كثيرة فى مواجهتها(٥٩) .

ويرى الكثير أن مستقبل الأسرة دخل عليه بعض التغيرات التى أدت لضعف مستوى الأداء منها على سبيل المثال تعاطى المخدرات والإدمان، والإنهيار الاقتصادى الذى يعانى منه معظم أفراد المجتمع، مع اضمحلال موارد البيئة وإصابتها بالوهن بما لا يتلاءم مع الاحتياجات، كذلك اتساع الفواصل بين أجيال الآباء والأبناء حيث أصبحت خبرة الآباء لا تصلح لتوجيه الأبناء نظراً لاختلاف التخصصات والخبرة الشخصية وانتشار الأمراض النفسية، كما يرى البعض أن الأسرة هى المسئول الأول عن جميع الأمراض والمشاكل الاجتماعية لأن لها التأثير المباشر فى تجربة الحياة لكل شخص(٦٠) .

ويمكن تلافى كل هذه التجاوزات إذا أحسنت الأسرة التصرف فى استخدام الموارد والدخل مع الالتفاف حول المجتمع لوضع سياسة تربوية اجتماعية اقتصادية تحول دون وجود هذه المشكلات.

وفى دراسة أجراها "نيمكوف" عن الاكتشافات البيولوجية ومستقبل الأسرة يصل إلى نتيجة مؤداها أن الاكتشافات تعتبر أكثر أهمية فى الجانب السيكولوجى الاجتماعى للحياة الأسرية من التطورات التكنولوجية، حيث تتأثر الاسر بالحالة الاقتصادية وعدد أفراده وما يترتب على ذلك من ضعف الافاق على الحالة الصحية وتركها تتدهور وهو مايسبب تناقضات لدى الافراد واحساسهم بصعوبة الفقر وتأثيره عليهم مما يساعد على عنف هذه الاسر بين اعضائها والمجتمع(٦١) .

والواقع يثبت أن الأسرة المتعلمة والثرية هى أحسن صحة من الأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل لأن لها القدرة على الإنفاق على الصحة العامة للبيئة التى يعيش فيها فضلاً عن الاشتراك فى التأمين

الصحى والاستجابة لتعليمات مكاتب الصحة بخصوص التطعيمات وتنفيذ البرامج الصحية وخصوصًا فى حالة انتشار بعض الأمراض المعدية [٦٢].

الأمر الذى يكشف عن أهمية متابعة الأسر لإرشادات مكاتب الصحة وتقارير المنظمات المعنية التى تهتم بذلك. كما أن هذه الأسر أكثر وعيًا بمصالحها والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية، مما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات والمشكلات الراهنة.

ولا شك أن الفقر يؤدى الى معانة الاسر فى كثير من البلدان نظرا لمشكلتين إحداهما اقتناع الاسرة بالحالة التى تعيش فيها والثانية الحبلوة دون الخروج من هذه الحالة . ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب يقف على قمتها انخفاض متوسط

خامساً : الدراسات السابقة :

فيمايلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت العنف الأسري بشكل عام ، والفقر والعنف الأسري في المناطق العشوائية بشكل خاص :

١-دراسة سعد القريني (٢٠٠٤) ،«علاقة الضبط الأسري باتجاه طلاب المرحلة الثانوية نحو العنف» :

هدفت هذه الدراسة إلى:

- الكشف عن دور الضبط الأسري في اتجاه الطلاب نحو العنف.
- الكشف عن العوامل الأسرية المؤدية لسلوك العنف لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- الكشف عن دور أسلوب القسوة في اتجاه الطلاب نحو العنف.
- الكشف عن دور أسلوب التدليل في اتجاه الطلاب نحو العنف.

وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أسلوب العنف ليس متأصلاً لدى أفراد العينة.
- أسلوب العنف ناتج عن رد فعل سلوك آخر[٦٣] .

٢- دراسة منيرة بنت عبد الرحمن آل سعود (٢٠٠٥) ، «إيذاء الأطفال، أنواعه، أسبابه، خصائص المتعرضين له»:

هدفت هذه الدراسة إلى :

أ ـ التعرف على معدل حدوث حالات إيذاء الأطفال وأنواعه في المستشفيات في مدينة الرياض.

ب ـ التعرف على أسباب الإيذاء الذي يتعرض له الأطفال وخصائصهم بمدينة الرياض.

جـ ـ التعرف على خصائص أسر الأطفال المتعرضين للإيذاء في مدينة الرياض.

وقد استخدمت الباحثة استبيان من إعدادها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ ـ أن أكثر الإيذاء الذي يتعامل معه المستشفيات هو الإيذاء البدني ويبلغ في هذه الدراسة نحو ٩١,٥% أما الإيذاء نتيجة الإهمال فهو الثاني ويبلغ ٨٧.٣% أما الإيذاء الجنسي فهو الأخير.

ب ـ إن الأم هي العنصر الأساسي والأول في أسباب الأذى فهي تبلغ نسبة ٧٤.٦% بينما الأب يقل عنها قليلاً بنسبة ٧٣.٢% بينما تقل حالا الأذى كثيراً عند الجد والجدة[٦٤] .

٣- دراسة عبد المحسن بن عمار المطيري (٢٠٠٦) ، «العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة المغيري»:

هدفت الدراسة إلى تحديد حجم ظاهرة العنف في مجتمع الدراسة وقد استخدم الباحث في دراسته استبيان من إعداده . وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- أجاب ما نسبته ٢٨% فقط من أفراد العينة بأنهم كانوا يعانون من العنف الأسري.
- من أبرز أنماط العنف الأسري الموجود لدى أسر أفراد العينة كما تعكسه استجاباتهم هو العنف اللفظي[٦٥] .

٤- دراسة عبدالله عبدالعزيز اليوسف وآخرون (٢٠٠٦) العنف الأسري ، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية :

هدفت الداسة إلي معرفة أكثر أنماط العنف العائلي انتشاراً في مجتمع الدراسة من وجهة نظر الممارسين ، ومعرفة خصائص الأسر التي يتعرض أفرادها للعنف الأسري من وجهة نظر الممارسين ، ومعرفة كيفية وصول حالات العنف الأسري للجهات الرسمية من وجهة نظر الممارسين ، وإلقاء الضوء على بعض المعوقات التي تحول دون التعامل مع حالات العنف الأسري من وجهة نظر الممارسين ، وإيضاح أبرز الحلول المناسبة التي يمكن طرحها لمواجهة مشكلات العنف العائلي في مجتمع الدراسة من خلال ما يتم التوصل إليه من توصيات الممارسين .

وقد انقسم مجتمع الدراسة إلى عدة شرائح وهي على النحو التالي:

أ- الشريحة الأولى: الأطباء والطبيبات والممارسين المهنيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين في المستشفيات الحكومية.

ب- الشريحة الثانية: الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في مؤسسات دور الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وتشمل كذلك الأخصائيين العاملين في دور الملاحظة ودور التوجيه والأخصائيين العاملين في دور المسنين بالإضافة إلى الأخصائيات العاملات في دور رعاية الفتيات.

ج- الشريحة الثالثة: الأخصائيات الاجتماعيات العاملات في إصلاحيات سجون النساء.

د- الشريحة الرابعة: الأخصائيين العاملين في شؤون الخادمات ومكاتب مكافحة التسول، الذين يستقبلون في الغالب الخادمات الهاربات أو المتعرضات للإيذاء.

- أن الغالبية العظمى من الأحداث الذين يتعرضون للعنف الأسري يدخلون دور الملاحظة أو دور التوجيه بسبب اختلاطهم بأصدقاء السوء، ولعل هذا يجعل والديهم يضربونهم خوفاً عليهم مما يجعلهم عرضة للعنف والقسوة المبالغ فيها.

- أن العنف غالباً ما يقع في الأسر المفككة بسبب الطلاق أو وفاة أحد الوالدين .

- حالات العنف المنزلي في ازدياد، كما أن حالات العنف ضد النساء هي الأعلى [٦٦].

٥- مركز رؤية للدراسات الاجتماعية بالقصيم (٢٠٠٩) ، العنف الأسري - المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المواجهة:

استهدفت الدراسة معرفة الأنماط الشائعة للعنف ودرجة إنتشار كل نمط وأسباب العنف وما ينجم عنه من آثار سلبية ، وطرح بعض الحلول التى قد تخفف من وطأته .

وأضحت نتائج الدراسة أن غالبية أنماط العنف الأسرى الشائعة والمعروفة تنتشر فى المجتمع السعودى ، إلا أن بعض تلك الأنماط تعد أكثر شيوعا فى المجتمع السعودى مقارنة بالمجتمعات الأخرى ، حيث جاء العنف اللفظى فى المرتبة الأولى وفى المرتبة الثانية يأتى العنف الاقتصادى ويليه العنف النفسى ، فالعنف الاجتماعى ويحتل عنف الحرمان والإهمال المرتبة الخامسة ، أما العنف البدنى فقد جاء فى المرتبة السادسة ، يليه العنف الجنسى وفى الأخير العنف الصحى .

هذا وقد خلصت الدراسة إلى أن الإجراءات القائمة للتعامل مع قضايا العنف الأسرى مازالت قاصرة ، وطالبت ببذل المزيد من الجهد للتخفيف من حدتها والتعامل معها بكل شفافية ، وهو جهد يقع على عاتق القطاعات الحكومية ومنها وزارات العدل ، الداخلية ، الشؤون الاجتماعية ، التعليم العالى،والتربية والتعليم ، أما الدور التوعوى ا لرئيس فقد وضعته على عاتق كل من المؤسسات الدينية والإعلامية لفاعليتهما فى عمليات التبصير والتصدى لثقافة العنف ، بإعتبارمنظور مخرجاتهما انسانى بالدرجة الأولى وليس حقوقى [٦٧].

ومما سبق يلاحظ ان العنف الأسري له دوافع متعددة مما يتطلب إجراء المزيد من الدراسات العلمية الجادة في هذا المجال من أجل الحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة .

سادساً: منهجية البحث:

بعد أن طرح الباحث مجموعة من القضايا النظرية أراد أن يختبر هذه الأفكار فى الواقع الاجتماعى من خلال استخدام المناهج والأدوات المناسبة والتى تساعد على تفسير الحقائق وتوضيحها.

المسح الاجتماعى بالعينة:

تعتبر هذه الدراسة وصفية تعتمد على المسح الاجتماعى بالعينة العشوائية، حيث تم اختيار عينة مكونة مفردة من أعضاء الاسر ببعض الاحياء العشوائية بهدف رصد عمليات التفاعل والصراع بين هؤلاء الاعضاء وأسرهم ، كما تم تشخيص ووصف الواقع الاجتماعى لحياة الأسر الفقراء على المستوى المادى أو المعنوى أو البدنى.

[أ] الاستبانه: فقد تم إعداد الاستبانه التى اعتمد عليها الباحث فى مقابلة أعضاء الاسر والحصول منهم على إجابات وكانت الأسئلة تحتوى على أفكار مباشرة وأخرى غير مباشرة بهدف الحصول على البيانات الصادقة التى تعبر عن الواقع الاجتماعى وكان دليل المقابلة هو الأساس فى الحوار مع أعضاء الاسر وقد احتوت على مجموعة من الأسئلة.

[ب] الملاحظة: استخدمها الباحث لرصد سلوك أعضاء الاسر أثناء تطبيق دليل الاستبانه سواء كان ذلك أثناء العمل أو فى خلال فترات الراحة أو أثناء قضاء وقت الفراغ، وقد استفاد الباحث من الملاحظة بالتعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاسر وعلاقتهم ببعضهم وأقرانهم. وقد رصد الباحث كثير من المتغيرات التى لم يستطع الحصول عليها أثناء تطبيق الاستبانة.

[ج] العينة: فقد تم تطبيق الاستبانةعلى ٤٠٦ من أعضاء الاسر من مناطق مختلفة بمدينة جدة حيث كانت العينة من الاحياء وأغلب المناطق التى أخذت العينة منها هي حى قويزه وحى الجامعة وبنى مالك والثغر والسامر.

مجالات البحث:

(١) المجال الزمنى: استغرق البحث الميدانى أكثر من ثلاثة شهور لتطبيق الاستمارة وتفريغ البيانات وتحليلها إحصائياً.

(٢) المجال الجغرافى: تعتبر مدينة جدة من المدن التى ازدادت فيها الاسر التى تسكن الاحياء العشوائية بشكل واضح لدرجة ، وقد تم إجراء البحث الميدانى فى خمس مناطق مزدحمة بالسكان أغلبها عشوائية وغير مخططة حيث أنها أماكن مهيئة لسكن الأسر الفقيرة

(٣) المجال البشرى: تم استهداف الأسر الذين يسكنون المناطق العشوائية ويشعرون ويعانون من حالة الفقر والجهل.

سابعا- الدراسة الميدانية :

يتضح من أن أغلب أفراد العينة هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠-٣٠ سنة بنسبة٢٨.٣ % ، كما جاءت بعدها نسبة ١٨.٢% ما بين ٣٠ – ٤٠ سنة ، كذلك جاءت نسبة ٢٤.١% ما بين ٤٠-٥٠ سنة . وهذه الأعمار هي التي تدرك العنف ، وتتعرض للعنف بشكل أكبر أيضاً أو يمكن أن تكون منفذة للعنف ، أما نسبة ١٩.٥ % تتراوح اعمارهم من ٥٠ -٦٠سنة كذلك ،فإن أقل نسبة من أفراد العينة تاتي بنسبة ٩.٩% وهي من ٦٠ سنة فأكثر.

تبين من توزيع أفراد العينة علي الأحياء السكنية العشوائية بنسبة متساوية لكل حي وهي ٢٠% ، ومنها حي الجامعة ، وجاء ذلك لتركز السكان فيه وقربه من الجامعة وكافة الخدمات ، فضلاً عن انخفاض أسعار السكن الشعبي ، كذلك حي قويزة باعتباره من الأحياء التي تحتوي أعداد كبيرة من السكان وبه مساكن شعبية كثيرة ، أما حي بني مالك فيحتوي علي الورش والحلات العشوائية ، وأيضاً يكتظ بالسكان والعمالة الهامشية.

وقد حاول الباحث قدر الامكان تمثيل أغلب الأحياء العشوائية للحصول علي إجابات تتسق مع الواقع الاجتماعي الراهن.

يتضح من الحالة التعليمية لأفراد العينة، فمنهم ٢% وهي أقل أفراد العينة من الذين لايجيدون القراءة والكتابة، ويأتي ذلك لارتفاع مستوي التعليم، كذلك جاءت نسبة ٤٠٤% لديهم شهادة

ابتدائية ، أما نسبة ١٤.٣% حاصلون علي شهادات متوسطة ، أما أغلب أفراد العينة ونسبتهم ٤٠.٩% فهم حاصلون علي شهادات ثانوية ، أما نسبة ٣٥% فهم حاصلون علي مؤهلات جامعية وهي نسبة مرتفعة توضح الاهتمام بالتعليم ، أما فوق الجامعي دبلومات وماجستير ودكتوراه ٣.٤%.

يبين العمل الذي يقوم به أفراد العينة، فأكبر أفراد العينة ونسبتهم ٢٦.٦ % يعملون في القطاع الحكومي، أما نسبة ٢٢.٧ % يعملون في القطاع الخاص ، كذلك جاءت نسبة ١٢.١% يعملون في القطاع العسكري ، أما من يعمل في أعمال حرة ٧.١% ، كذلك يلاحظ أن هناك نسبة ١٤.٨% لا يعملون ، كما توجد نسبة ١٦.٧% يعملون في قطاعات مختلفة مثل الباعة المتجولين أو أعمال منزلية وخدمية أو العمل بالورش .

يكشف الحالة الاجتماعية لأفراد العينة، فتبين أن أغلب أفراد العينة ونسبتهم ٥١.٧% من الذين لم يتزوجوا، وهذا يفسر ارتفاع سن الزواج للظروف الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة فضلاً عن المشكلات الاجتماعية التي يصادفها الشباب داخل الأسر سواء كانوا فقراء أوعنف، أما المرتبة الثانية فجاءت بنسبة ٤٥.٣% وهي من المتزوجين ، كذلك توجد نسبة نسبة ٢.٥ % من المطلقين ، كما تأتي أقل أفراد العينة وهي ٥.% وهم من الأرامل.

وفي الواقع أن زيادة أعداد المتزوجين يعكس طبيعة التماسك الاجتماعي والاستقرار الأسري داخل المملكة، وكلك أيضاً ارتفاع أعداد العزاب نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها العالم.

يكشف أن أعلي متوسط دخل بين أفراد العينة من ٣٠٠٠ إلي ٦٠٠٠ ريال ، وجاء ذلك بنسبة ٣٤.٢% وبعدها ٣١.٣% وهي تحصل علي أقل من ٣٠٠٠ ريال ثم نسبة ٢٥.١% من ٦٠٠٠-٩٠٠٠ ريال ثم أقل أفراد العينة بنسبة ٩.٤ % وهي من ٩٠٠٠ريال فأكثر .

والواقع أن أغلب أفراد العينة يتراوح دخلهم ما بين أقل من ٣٠٠٠ إلي ٦٠٠٠ ريال وهم يرون أن هذا الدخل لا يكفي ويعرقل مسيرة الأسرة وانخفاضه يؤثر علي العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة .

يلاحظ من آراء أفراد العينة حول مدي ممارسة العنف في منطقة أفراد العينة . فتبين أن نسبة ٣٩.٤% يرون أن هناك ممارسة للعنف بأشكال مختلفة داخل المنطقة التي يعيشوا فيها . وكانت بعض هذه الصور واضحة في الحي من خلال الضرب أو الاهانات خاصة للأطفال أو داخل المساكن . وعلي أي حال هذه النسبة كبيرة ، ولكن من الممكن أن تتفق مع الدخل ومستوي التعليم . أما من يري أنه لا يوجد عنف في منطقتهم نسبتهم ٦٠.٦% وهي أغلب أفراد العينة ، وذلك يشير للتماسك الاجتماعي الأسري، كذلك أوضحوا ان العنف يتم داخل الأسرة وليس خارجه ، ولم يعلم عنه أحد إلا أفراد الأسرة أنفسهم . كما تري هذه العينة أنه ما زالت أغلب الأسر بخير وتتبع القواعد الشرعية في المعاملات الحياتية .كا٢ = ٣٩.٢٥٣ ذات دلالة احصائية عند (٠.٥)

يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية وممارسة العنف بكثرة في المنطقة ، فتبين أن أغلب ممارسي العنف من غير المتعلمين بنسبة ٨.٨ % ، وكذلك التعليم المتوسط ٢٢.٥% .

وهذا يعكس دور التعليم في خفض حدة العنف وارتفاعه مع زيادة تدني التعليم وزيادة حجم الأمية ، أما كلما ارتفع المستوي التعليمي يتضح انخفاض مستوي العنف ، وهو ما يشير إليه هذا الجدول . كا٢ = ١٨.٨٢٣ ذات دلالة احصائية عند (٠.٥)

يتضح من العلاقة بين الحالة التعليمية وممارسة العنف بكثرة في المنطقة ، فقد تبين أن العنف بين المتزوجين أكثر من غيرهم نظراً للمشكلات التي تقوم بين الزوج والزوجة أو الأولاد علي المصروفات الأسرية ، وجاء ذلك بنسبة ٥٥.٦% كذلك جاء العنف بنسبة ٣.٨% بين المطلقين والأرامل . وذلك لصعوبة التفاهم في كثير من الأحيان بين الأزواج والزوجات.

وهذا يكشف عن أهمية التنشئة الاجتماعية ودورها في إعداد الزوج والزوجة لتحمل المسؤولية وأعباء الحياة وحل المشكلات الطارئة وخاصة ما يتعلق بدخل الأسرة .متوسط الدخل الشهري وممارسة العنف بكثرة في المنطقةكا٢ = ٨.٠٧٥ غير ذات دلالة احصائية عند (٠.٥)

يلاحظ من العلاقة بين متوسط الدخل الشهري وممارسة العنف بكثرة فقد تبين أن نسبة (٣٥%) هم أقل من ٣٠٠٠ريال . ويأتي ذلك من وجهة نظر أفراد العينة بأن الدخل ضعيف ويتسبب في الخلافات الأسرية ، كما جاءت نسبة ٣٧.٥% من ٣٠٠٠- ٦٠٠٠ ريال ، وهم ينظرون إلي هذا الدخل باعتباره لا يحقق أهداف الأسرة ، وبالتالي تحدث المشكلات أما أصحاب الدخل من ٦٠٠٠- ٩٠٠٠ ريال فنسبة العنف بينهم ضعيفة للغاية ، ويؤكد ذلك ان هناك ارتباط بين الفقر والعنف ، ويعتبر ذلك دلالة علي ضرورة تدريب وتعليم أرباب الأسرعلي عمل ميزانية تحقق التوازن بين المتطلبات والمدخلات حتي يقلل ذلك من العنف وينمي المدخرات ويحد من الفقر .

تبين من أشكال العنف الممارس في مجتمع البحث من وجهة نظر أفراد العينة فقد جاءت نسبة ٣٩.٧ % تري ان العنف النفسي هو الأساس في العنف من خلال النبذ والتأنيب واللوم والاهانات ، وكلها تشكل ضغط نفسي وعصبي علي أعضاء الأسرة . كما ان ٢٧.١% يرون ان العنف البدني من خلال الضرب والقسوة التي قد تتسبب في كثير من الأحيان إلي عاهات وأغلب هذا العنف يمارس ضد الزوجة والأولاد .كذلك توجد نسبة ٣٣.٣% تري ان هناك نوع من العنف هو الاجتماعي الذي يكون من خلال ممارسة الأسرة بأكملها الضغط علي أحد الأفراد أو الالزام الجماعي لممارسة أدوار محددة أو الموافقة علي الزواج دون رغبة الأبن أو الابنة أو الحرمان من المصروف أو عدم الرقابة المتأنية أو التفكك الاجتماعي داخل الأسرة .

يكشف طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسر ، فقد رأي أغلب أفراد العينة ونسبتهم ٧٥.٤% أن العلاقات ايجابية ومتماسكة ،وذلك نظراً للقيم الراسخة التي تربط أفراد الأسر ببعضهم ، وعلي أي حال فإن أغلب حالات العنف لا تمثل نسبة كبيرة بجانب الجوانب الايجابية التي توجد في كثير من الأسر ، أما أقل أفراد العينة ونسبتهم ٢٤.٦% فهي تري أن العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة سلبية نظراً للمشاحنات والخلافات اليومية سواء كان ذلك علي التعليم أو المصروفات اليومية أو لوجود صعوبة أحياناً في احتواء المشكلات .

يتضح من آراء أفراد العينة حول المشكلات الاجتماعية داخل الأسر الآن . فقد تبين أن الفقر يحتل نسبة ٣٤% وهي أغلب أفراد العينة ويظهر ذلك من خلال حصول أغلب أفراد العينة علي مدخلات أقل من ٦٠٠٠ ريال ومستوي الإعالة مرتفعة . وهذا ما يسبب مشكلات عديدة قد تؤدي في كثير من الاحيان إلي العنف ومشكلات تنتهي بخلافات حادة . أما نسبة ٢١.٧% تري أن الجهل هو السبب وراء الكثير من المشكلات وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية ، أما المرض فيحتل نفس النسبة ، كما جاء العنف بنسبة ٢٢.٧%.

والواقع أن أغلب أفراد العينة يقررون أن ضعف الدخول وراء زيادة الفقر وعدم القدرة علي تحمل أعباء المعيشة وهو ما يسبب الكثير من المشكلات داخل الأسرة .

يتضح من آراء أفراد العينة حول أسباب المشكلات الأسرية فتبين أن ضعف التربية جاءت بنسبة ٣٤.٥% وهي أغلب أفراد العينة نظراً لوجود مظاهر غير سوية لبعض الأفراد ، كما توجد نسبة ٢٢.٩% تري نقص الدخل هو الذي يعمل علي زيادة المشاجرات والخلافات المستمرة أما تمرد الأولاد جاءت بنسبة ١٦% ، كما لوحظ ان نسبة ١٧.٧% تري ان سبب المشكلات الأسرية هي الخلافات الزوجية واستمرارها لفترات طويلة وتأثر أفراد الأسرة بها. أما نسبة ٨.٩% تري أن الطلاق هو أهم الأسباب التي تؤدي إلي المشكلات .

يلاحظ من آراء أفراد العينة نحو مدي ارتباط المشكلات الأسرية بالدخل. فتبين أن أغلب أفراد العينة ونسبتهم ٦٧.١% يوافقون علي ارتباط مشكلاتهم بالدخل وهذا يعني ان اتساع حجم الأسرة وتطلعات أفرادها أدي إلي زيادة المتطلبات وعدم قدرة كثير من الأسر علي ملاحقة تكاليف المعيشة ومتطلبات أفرادها ، وهذا ما يؤثر بالسلب علي العلاقات الاجتماعية والتفاهم خاصة فيما

يتعلق بالزوج والزوجة . كما أن نسبة ٢٣.٩% تري انه لا يوجد ارتباط بين المشكلات الأسرية والدخل ، ومن الممكن أن تكون هذه العينة من أصحاب الدخول المرتفعة فوق ٦٠٠٠ ريال وهذا يعكس التناقض بين أصحاب الدخول المنخفضة والمرتفعة .

وفي حقيقة الأمر أن هناك ارتباط بين المشكلات الاجتماعية والدخل ، ويأتي ذلك من خلال زيادة الخلافات الأسرية وارتفاع سن الزواج بالنسبة للذكور والإناث .

يلاحظ من اتجاهات أفراد العينة نحو مصدر دخلهم فتبين أن ٨٤.٧% يأتي من خلال العمل ، كذلك جاءت نسبة ١١.١% من الاعانة و ٤.٢% من أعمال هامشية ، وبالرغم من ارتفاع نسبة من يعملون إلا أن هناك نسبة يأتي دخلها من خلال الإعانة الحكومية والأهلية فضلاً عن أن مصدر البعض الآخر يأتي من خلال الأعمال الهامشية والتسول وهذه النسبة دخلها غير ثابت ، وهو ما يعود بالسلب علي أسرهم .

يلاحظ من أراء أفراد العينة حول عدم كفاية الدخل فقد تبين أن٧٠.٧% يرون أن دخلهم يكفيهم ويحمدون الله على ذلك وأغلب هذه العينة هم من أصحاب الدخول المرتفعة أو الذين يعملون فى أعمال حرة أو لهم أعمال أضافية كذلك توجد نسبة ٢٩.٣% يرون أن دخلهم لايكفى نظرا لضعفه وعدم القدرة على الانفاق على الاسرة.وهذا يعمل على زيادة حدة العنف والفقر وزيادة المشكلات التى تعمق الخلافات الاسرية.

يلاحظ من أراء أفراد العينة حول تصرفاتهم عند عدم كفاية الدخل فقد تبين أن نسبة ٢٢.٧% لا يفعلون شيئا لعدم قدرتهم علي التصرف كذلك توجد نسبة ٣٧.٨% تري أنهم يحاولون البحث عن العمل من أجل ايجاد عمل أضافي لتحسين دخل الاسرة أما نسبة٣٠.٣% فهى تري العيشه كما هى دون تحسين الدخل لصعوبة وجود العمل كما يري أقل أفراد العينة ونسبتهم ٩.٢% ترى أنهم يتأزموا ويصابوا بمشاكل نفسية.

يتضح من أراء أفراد العينة حول وجود خلافات بين الزوج والزوجة على مصرفات الاسرة فتبين أن نسبة ٤٩.٨% تري أنه يوجد خلافات بين الزوج والزوجة على المصروفات اليومية الامر الذي يثير جدل قد يؤدى فى كثير من الاحيان الى الطلاق او المنازعات التى تسبب العنف وأحيانا الهروب من الاسرة أما نسبة ٥٠.٢% ترى أنه لا يوجد خلافات بين الزوج والزوجه وأغلب هذه العينة من الذين لهم دخل مرتفع ولا يتعرضون لمشكلات أقتصادية.

يلاحظ من اتجاهات أفراد العينة من عمل كافة أفراد الاسرة فتبين أن نسبة ٤٤.٦ % تري انهم يعملون أما أغلب أفراد العينة ونسبتهم ٥٥.٤% ترى أن الكثير من أفراد الاسرة لايعملون وهذا بالطبع يؤثر على دخل الاسرة وعلى المكانة الاجتماعية لافرادها.

يتضح من أراء أفراد العينه حول عمل الاطفال خارج المنزل فتبين أن نسبة ١٥ % وهى أقل أفراد العينة حيث ترى أن هناك بعض الاسر تقوم بتشغيل أطفالها كما توجد نسبة ٨٥ % ترى أنه لا يوجد أحد يقوم بتشغيل الاطفال وهذه العينة أغلبها من أصحاب الدخول المرتفعه. والتى ليست فى حاجة لتشغيل أطفالها.

وبرغم انخفاض عمالة الاطفال بين أفراد العينة الا أنها تعد مشكلة اجتماعية لابد من مواجهتها والسيطرة عليها من خلال ضرورة تعليم هؤلاء الاطفال وتحسين معيشتهم. مدى وجود مرضى داخل الأسرة

يكشف) أراء أفراد العينة حول مدى وجود مرضى داخل الاسرة فقد تبين أن أغلب أفراد العينة ونسبتهم٥٧.١ % يوضحون وجود مرضى داخل الاسرة ويحتاجون لنفقات العلاج وهى نسبة كبيرة كذلك توجد نسبة ٤٢.٩% ترى انه لا يوجد لديهم مرضى.

يلاحظ من مدى القدرة على توفير العلاج فى حالة مرض أحد أفراد الاسرة فقد وافق على ذلك نسبة٦٥ % وهى أغلب أفراد العينة أما غير الموافقين فكانت نسبتهم ٣٥% وهذا يفسر اهتمام أفراد العينة بمرضاهم وتوفير العلاج اللازم وأغلب هؤلاء الافراد من أصحاب الدخول

المرتفعة والباقى منهم يبحث عن حلول لتوفير العلاج المناسب بالرغم أنه يوجد نسبة أقل ترى عدم القدرة على توفير العلاج نظرا لضعف قدراتهم المالية و ارتفاع تكاليف العلاج.

يكشف أراء أفراد العينة حول مدى قدرتهم على توفير الخدمات التعليمية للأولاد فتبين أن أغلب أفراد العينة ونسبتهم ٩٠.٦% يستطيعون القدرة على توفير الخدمات التعليمية للأولاد وذلك للاهتمام بالتعليم ودوره فى التنمية وتوفير الدولة المدارس والفصول اللازمة للأطفال كذلك انتشار التعليم أدى الى حرص الاسر على الاهتمام به كركيزه للتشغيل والاكتساب وهذا ما يتفق مع روح العصر الذى يتطلب القدرات والإمكانيات البشرية

كما توجد نسبة ٩.٤% ترى عدم القدرة على توفير الخدمات التعليمية للأولاد وذلك بسبب ضعف القدرات المالية والدخل وبرغم تدنى هذه العينة الا أن تأثيرها سلبي على المجتمع وقد تأتى بنتائج سلبية.

يكشف عن أراء أفراد العينة حول مدى تعليم كافة أفراد الاسرة فجاءت نسبة ٧٦.٤% ترى أن جميع أفراد الاسرة متعلمين وهم أغلب أفراد العينة وهو يؤثر فى رفع المستوى الاجتماعى للأسرة ويساعد على التماسك والترابط ونبذ العنف.كما توجد نسبة ٢٣.٦% ترى أن أفراد الاسرة غير متعلمين وتأتى هذه النسبة من ذات الدخل المنخفض التى لا تستطيع تعليم الابناء كذلك فان الاباء والأمهات غير متعلمين وهو ما يسبب زيادة المشكلات نظرا لعدم قدرة الزوج والزوجه على رعاية الابناء بالتالى فقد السيطرة عليهم.

يشير اتجاهات أفراد العينة مدى توافر المرافق الخدمية للأسرة فتبين أن نسبة ٨١.٥% وهى أغلب أفراد العينة ترى أن الخدمات والمرافق موجودة داخل الاسرة وهذا أمر ايجابي يقلل من المشكلات الاسرية والمجتمعية ويأتى ذلك فى أطار خطة الدولة بالاهتمام بالاسر وتطوير الخدمات. كما توجد نسبة ١٨.٥% ترى أن ليس لها خدمات ومرافق داخل الاسرة ويأتى ذلك لان هذه الاسر تسكن فى أطراف الاحياء العشوائية.

يكشف أراء أفراد العينة حول مدى وجود خلافات فى الاسرة بسبب عدم الانفاق على الخدمات الاساسية للأسرة فتبين أن نسبة ٢٦.١% ترى انه تقوم خلافات بين أفراد الاسرة على عدم توفير الخدمات الاساسية وهذا يزيد حجم الخلافات الاسرية كما توجد نسبة ٧٣.٩% ترى انه لا يوجد خلافات حول الانفاق على خدمات الاسرة لتوفر كل الخدمات بالشكل المطلوب وهذا يعزز من كيان الاسرة وارتباط اعضائها ببعض وهؤلاء من الذين ينتمون الى اصحاب الدخول المرتفعة.

يتضح من اراء أفراد العينة حول شعورهم بأزمات مالية وعدم القدرة على الانفاق على الاسرة فتبين أن نسبة ٢٨.١% وهى أقل أفراد العينة ترى أنها مرت بأزمات مالية كما جاءت نسبة ٧١.٩% لم تمر بأى أزمات مالية حيث أنها تعيش على مصدر دخلها الامر الذى يقلل من حدة العنف والمشكلات المختلفة.

كما تكشف البيانات كيف يتصرف أفراد العينة فى حالة وجود الازمات فتبين أن نسبة ٦٥% ترى الاستدانة لعدم التصرف غير ذلك وقد تتراكم الديون وعدم القدرة على السداد كذلك توجد نسبة١٢% ترى الانتظار لعدم القدرة على التصرف وزيادة حجم الدين على الاسرة أما نسبة ١٩% فهى ترى عدم القدرة على التصرف فى أى شئى لعدم وجود أحد يساعد وخاصة الاقارب والأصدقاء لأنهم فى نفس الموقف كما ترى نسبة٤% انها تحاول الاشتغال باليومية لتوفير الاحتياجات المالية بدلا من الدخول فى مشكلات حادة تسبب العنف.

أما عن أراء أفراد العينة حول مدى تعرض أحد أفراد الاسرة للعنف فقد تبين أن نسبة ٢٩.١% ترى أنها تعرضت للعنف وهى نسبة كبيرة تؤكد ممارسة العنف وأغلب هؤلاء الافراد هم من الفقراء الذين يعانون من قسوة الحياة وعدم توفر الامكانيات اللازمة أما أغلب أفراد العينة نسبتهم ٧٠.٩% فهم لم يتعرضوا للعنف نظرا لاستقرار حياتهم العائلية والمادية فضلا عن زيادة التعليم والاستقرار الاسرى.

يلاحظ من اراء أفراد العينة حول العنف الذى تم ممارسته ضدهم فقد تبين أن نسبة ٤٥% ترى ممارسة الضرب هو أحد الوسائل الذى تم أستخدامه وهى أغلب أفراد العينة كما توجد نسبة٢٤% ترى أنة تم ممارسة الاهانة وتوجيه اللوم كما توجد نسبة ترى أنه تم ممارسة الخصام لفترات طويلة بنسبة٣١%وهو ما يقلل عملية الرقابة والرعاية الاجتماعية.

يتضح من اتجاهات أفراد العينة نحو مصدر العنف داخل الاسرة فقد تبين أن نسبة ٤٢.٦% ترى أن الوالد هو مصدر العنف للضغوط احيانا الملقاه علية سواء كان من ضعف الدخل أو من تصرفات أحد أفراد الاسرة كما توجد نسبة ١٢.٩% ترى أن الزوجة هى مصدر العنف لتعدد طلباتها ولقوة شخصيتها كما ترى نسبة ٣٧.٩% العنف يأتى من أحد الابناء وهو لسوء التربية أو لارتباطه مع أصدقاء السوء أما نسبة ٦.٧% ترى أن مصدر العنف متعدد قد يكون من الابنه أو الجد أو زوجة الاب أو من أحد الاقارب.

تكشف اتجاهات أفراد العينة نحو أسباب العنف داخل الاسرة فقد جاءت نسبة ١٨% ترى أن الدافع الاقتصادى يأتى وراء العنف كذلك ترى نسبة ٣٧.٤% أن الخلافات الاسرية هى السبب الاساسى فى العنف وتعتبر هذه أغلب أفراد العينة أما نسبة ١٢.٨% ترى أن سبب العنف هو المصروفات المنزلية والخلافات التى تقوم بين الزوج والزوجة كذلك يلاحظ أن نسبة ٣١.٨% ترى سوء المعامله من عائل الاسرة تاتى وراء العنف.

يتضح من أراء أفراد العينة في مدى تأثير العنف الموجود فى المسلسلات والأفلام على تزايد العنف داخل الاسرة فقد لوحظ أن نسبة ٤٥.٣% ترى الموافقة على أن المسلسلات والأفلام تزيد من حالة العنف الاسرى نظرا للمشاهدة الكثيرة لإفراد الاسرة والتأثر بما يحدث فيها أو من الاحداث العالمية. كما توجد نسبة ٥٤.٧% ترى أنها لم يتأثر أفراد الاسر بالمسلسلات والافلام.

يتضح من اتجاهات أفراد العينة حول وجود العنف نتيجة لممارسة القوامة بشكل خاطئ فقد تبين أن نسبة ٥١.٧% وهى أغلب أفراد العينة ترى الموافقة على ذلك أما من أعترض على ذلك فنسبتهم ٤٨.٣% وهى أيضا نسبة كبيرة حيث ترى أن هناك أسباب أخرى منها الفقر وعدم توفر العمل المناسب والبطالة.

يتضح من أراء أفراد العينة حول مدى وجود علاقة بين الحرمان الذى تعانى منه الاسر الفقيرة وتزايد العنف فتبين أن أغلب أفراد العينة ونسبتهم ٨٤% يؤكدون أنه توجد علاقة ايجابية بين الفقر والعنف الاسرى ويلمس أفراد العينة هذا الامر من خلال تواجدهم داخل الاحياء العشوائية والتى تحتوى على كثير من الفقراء الذين يعانون من مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية كما توجد نسبة ١٦% ترى أنه لا يوجد علاقة بين بين الحرمان الذى تعانى منه الاسر الفقيرة وتزايد العنف وقد تكون هذه العينة ليست على اتصال بالمجتمع أو تكون من أصحاب الدخول المرتفعة.

تكشف اتجاهات أفراد العينة حول السبب الرئيسى للعنف داخل الاسرة فظهرت نسبة٦٠. ٨% ترى أن الرجل هو السبب الاساسى فى العنف نظرا لتسلطه وقدرته البدنية فضلا عن تحكمه فى جميع أطراف الاسرة كذلك جاءت نسبة ٣٩.٢% ترى أن المرأة هى السبب فى العنف داخل الاسرة وتسلطها وفى بض الاحيان يكون العنف بسبب زيادة بعض المتطلبات التى تشجع على العنف والاستفزاز:

تكشف عن التأثيرات الاجتماعية للعنف الاسرى على المبحوثين فقد لوحظ أن نسبة ٤١.١% ترى أن الهروب من الاسرة هو الحل من القسوة والعنف وهذا بالتالى يؤدى الى خروج الافراد عن سيطرة الاسرة وبالتالى يزداد الصدام وتتعقد المشاكل كما توجد نسبة ٤٨.٣% ترى أن التأثيرات الاجتماعية تكمن فى عدم القدرة على العمل نتيجة حدوث حالة الاغتراب الذى يصب هؤلاء الافراد وهم من أغلب أفراد العينة.كما جاءت نسبة ١٠.٦% ترى أن التأثيرات الاجتماعية تكمن فى عناصر كثيرة من وجهه نظر أفراد هذه العينة منها الاكتئاب النفسى والمكوث خارج المنزل لفترات طويلة كذلك بعض حالات الادمان فضلا عن الاشتغال ببعض الاعمال الهامشية.

والملاحظ أن أغلب أفراد العينة قرروا أن من التأثيرات الاجتماعية للعنف الاسرى هى عدم القدرة على العمل نظرا لعدم التركيز والتفرغ للمشكلات ثم جاء بعدها الهروب من الاسرة ثم بعد ذلك الاكتئاب النفسى ثم المكوث خارج المنزل لفترات طويلة وبعض حالات الادمان.

وتوضح أراء أفراد العينة حول التأثيرات النفسية للعنف الاسرى على المبحوثين فقد تبين أن نسبة ٣٤.٢% وهى أغلب أفراد العينة ترى من التأثيرات النفسية هى الاكتئاب الدائم أما نسبة ٢٨.٣% ترى الاحباط هو الذى يسود نظرا للخلافات الاسرية كذلك توجد نسبة ٣٠.٨% تؤكد أن الملل من الاسرة هو السائد نظرا لأحداث العنف الاسرى أما نسبة ٦.٧% ترى الاغتراب والبعد عن الذات هو الذى يحدث لأفراد الاسرة.

ويلاحظ من اتجاهات أفراد العينة نحو مدى العلاقة بين تحسين دخل الاسرة وتحسين أحوالها فقد تبين أن نسبة ٩٣.٣% توافق على أن تحسين الدخل يساعد على تنمية أحوال الاسرة والحد من المشكلات التى تعترضها خاصة مع ارتفاع تكاليف الحياة كما توجد نسبة ٦.٧% لا توافق على أن الدخل هو العامل الاساسى فى تحسين أحواال الاسرة إلا أنهم يرون أن هناك عوامل أخرى مثل التربية والتعليم والرقابة

أما عن أراء أفراد العينة حول مؤسسات المجتمع التى تساعد على تحسين أحوال الاسرة فقد أوضحت نسبة ٣٣.٧% أن الجمعيات الخيرية هى التى تساعد الاسر على حل مشاكلها من خلا دعمها بالمال والخبرات فى حل المشكلات كما توجد نسبة٥٦.٩% وهى أغلب أفراد العينة ترى أن الشئون الاجتماعية هى التى تقدم المساعدات والعون المادى من خلال المعاشات الاستثنائية وتكاليف العلاج وتقديم الاستشارات من خلال المكاتب المتخصصة أما نسبة٩.٤% ترى أن العون المادى والخدمات تقدم من رجال الاعمال

كما تكشف أراء أفراد العينة حول مدى وجود محاولات لدعم الاسرة لخفض حده العنف من مؤسسات المجتمع فقد تبين أن نسبه ٣١.٨% وهى أقل أفراد العينة ترى أن هناك محاولات لدعم الاسر لتخلصها من حالة العنف وأغلبها من الجمعيات الخيرية التى تقدم المشورة التى تعالج مثل هذه القضايا التى تهدد البناء الاسرى.

كما أن أغلب أفراد العينة برون ونسبتهم٦٨.٢% أنه لا توجد محاولات لدعم الاسر لخفض حدة العنف من مؤسسات المجتمع.

ويتضح من اتجاهات أفراد العينة حول علاقة تحسن الخدمات الصحية والتربوية بخفض الفقر والعنف فقد تبين أن ٩٦.١% ترى أن المساعده فى تحسن الخدمات الصحية والتربوية لأفراد الاسر بالعشوائيات يساعد على خفض حده العنف والفقر وذلك للاهتمام بالتعليم وتقديم برامج صحية تستهدف الرعاية الصحية المبكرة داخل هذه الاحياء كما ترى نسبة ٣.٩% أن تحسين الخدمات الصحية والتربوية ليست هى المشكله انما توفير الاعمال المناسبة التى تعود بعائد مجزى على الاسر لتفادى الفقر المسبب للعنف.

ومن أراء أفراد العينة حول الاسلوب الامثل لمواجهة الفقر والعنف داخل الاسرة فقد لوحظ أن نسبة ٨% ترى زيادة الدخل من خلال توفير أعمال تدر دخل أكثر أو التدريب على أعمال مهنية تعود بأجر أكثر كما توجد نسبة ٢٢% ترى أعادة تخطيط الاحياء للتخفيف من التكدس السكانى ونشر ثقافة التعليم والعمل المنتج. أما نسبة ٥٧%فهى ترى تفعيل أسلوب الحوار داخل الاسرة نظرا لفقده فى كثير من الاسر الامر الذى يعمل على تعقيد العلاقات الاجتماعية ويؤدى بها الى الانهيار لذلك لابد من تدعيم ثقافة التفاهم والانسجام. أما نسبة١٣ % ترى عمل برامج توعوية داخل الاحياء لنبذ العنف وتحسين أحوال الاسر بالعمل المنتج والإبداع.

ثامناً : أهم النتائج:

١-تبين أغلب أفراد العينة تتراوح اعمارهم مابين ٢٠-٣٠ سنه وهم السن الشاب الذي يتأثر بحالة العنف أكثر من غيرهم ثم جاء بعدها من ٤٠-٥٠ ثم من ٣٠-٤٠.
٢- يعتبر أكثر الاحياء التى ينتمي إليها أغلب أفراد العينة هى حى قويزه ثم جاء بعدها حى الجامعة وبنى مالك والثغر والسامر.
٣-يتضح أن أغلب أفراد العينة من الحاصلين على التعليم الثانوى ثم الجامعى والمتوسط بالرغم من وجود أميين وتعليم أبتدائى ويمكن الاشارة هنا الى ارتفاع مستوى التعليم.
٤-يلاحظ أن أغلب أفرد العينة من الموظفين الحكوميين وبعدها موظفى القطاع الخاص ثم بعد ذلك أعمال متنوعة.
٥-يتضح زيادة أعداد المتزوجين يعكس طبيعة التماسك الاجتماعى والاستقرار الاسرى داخل المملكة وكذلك ايضا ارتفاع اعداد العزاب نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها العالم.
٦-يلاحظ أن أغلب أفراد العينة يتراوح دخلهم مابين أقل من٣٠٠٠ الى٦٠٠٠ وهم يرون أن هذا الدخل لايكفى ويعرقل مسيرة الاسرة وانخفاضه يؤثر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد الاسرة.
٧-أوضح أغلب أفراد العينة أن العنف لايمارس فى المنطقة لكنه يمكن أن يمارس داخل الاسرة كذلك يمكن الاشارة الى تماسك أغلب الاسرة وعدم تعرضها للعنف برغم وجوده.
٨- يلاحظ أن التعليم قلل من حدة العنف بين أفراد الاسر ويظهر ذلك من خلال تفسير العلاقة بين التعليم والعنف.
٩-يمكن الاشارة الى أن حالات العنف تمارس عند المتزوجين أكثر من العزاب ويشير ذلك الى الخلافات المستمرة داخل الاسرة
١٠-يلاحظ أن العنف يمارس أكثر بين الذين يحصلون على أقل من ٣٠٠٠ ريال ثم يقل بالتدريج عندما يرتفع الدخل وهذا ما يؤكد العلاقة بين الفقر والعنف.
١١-أغلب أفراد العينة قرروا وجود جميع أشكال العنف لكن كانت الاغلبية ترى أن العنف النفسى يمارس بشكل اكبر ونتائجه تؤدى الى حالات اغتراب وتفكك أسرى.
١٢-يلاحظ أن الاسرة السعودية مازالت متماسكة لمتانة العلاقات وقوتها وذلك لارتباطها بالقيم الدينية والحفاظ عليها من خلال عمليات التنشئة الا أن هناك بعض التغيرات التى طرأت على هذه الاسر نظرا لتيار العولمة وما سببته من مشكلات تهدد العلاقات الاجتماعية ومنها العزلة والالتفاف حول الذات والاغتراب وتفكك العلاقات.
١٣- أغلب أفراد العينة يقررون أن ضعف الدخول وراء زيادة الفقر وعدم القدرة على تحمل اعباء المعيشة وهو ما يسبب الكثير من المشكلات داخل الاسرة.
١٤- من أسباب المشكلات الاجتماعية تكمن فى ضعف التربية ونقص الدخل والخلافات الزوجية ثم تمرد الاولاد والطلاق.
١٥-يلاحظ أن هناك أرتباط بين المشكلات الاجتماعية والدخل ويأتى ذلك من خلال زيادة الخلافات الاسرية وارتفاع سن الزواج بالنسبة للذكور والإناث.
بالرغم من أن معظم أفراد العينة دخلهم من العمل الا أن هذا الدخل لايكفيهم لزيادة المتطلبات. وبالتالى تتأثر الاسرة بظروف الدخل.
١٦-تبين أن أغلب أفراد العينة حينما لا يكفيهم الدخل يلتحقوا بأى أعمال أخري
١٧-المختلفة بالرغم من أن معظم أفراد العينة يرون أنهم لا يشعرون بوجود خلافات بسبب هذه الخدمات داخل الاسرة الاانه يرى البعض بوجود مشاكل بسبب عدم قدرة الاسر على الانفاق على رعاية الاسرة وخدماتها مما يؤثر على العلاقات وتزداد حده العنف نظرا للمعاناة والفقر.
١٨-برغم أن أغلب أفراد العينة لم يمروا بأزمات مالية الا أنه هناك ضيق من قلة الدخل من معظمهم كما جاءت نسبة أخرى ترى أنها تشعر بأزمات مالية تجعلها غير قادرة على أداء

واجبها الاسرى ولذلك لابد من احتواء هذه المشاكل من خلال تدريب هؤلاء الافراد على كيفية استثمار مجهوداتهم بدلا من الشعور بالعجز وعدم تحقيق أهداف الاسرة الذي يسبب الاحباط.

المراجع:

١- خالد سليمان وأخر: أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال، عالم الفكر المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٣٠، يناير مارس ٢٠٠٢، ص ١٢٩.
٢- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص.٤٢
٣- كريمة كريم: أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال بمصر، منتدى العالم الثالث، اليونيسف، مصر، ص.١٤

4- Gaetan Bephage, social science and Healthcare, Nussing Applications in clinical practive, Masly Philadelphia London, 1997, PP 204-205.

٥- مشيل شوزيدوفيكى: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار سطور، المعادى القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠، ص ص ٣٠٩-٣١٣.

(٦) أحمد جلال عز الدين: التيار العالمى للعنف والتطرف مقال منشور بجريدة الأهرام عدد ٣٨٦٤٩ – ١٩٩٢/٩/٣٠ ص ٨

(7) Martin Warner, Roger Crisp, terrorism, protest and power. Edward EL gar publishing company limited Hants GU 113 HR, England 1990. P. 41

(8) Nil Alan weiner and other , violence : patterns, causes, Public Police , Harcaurt Brace Jovanovich Publishers, London , 1990. PP 45- 46.

(٩) عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسى دراسة تحليلية، مكتبة مدبولى، ط ١، ١٩٩٦، ص ٤٦

(١٠) معتز سيد عبد الله: الاتجاهات التعصبية، عالم المعرفة، الكويت ١٣٧ مايو ١٩٨٩ ، ص ١٠٣

(11) W.S Wilson Huang , Are international Murder data Valid and Reliable, some Evidence to Support the use of Interpol data, International Journal of comparative and Applied criminal Justice, Volume 17, 1 and 2 spring 1993. P 78.

(١٢) معتز سيد عبد الله: الاتجاهات التعصبية، مرجع سابق ص ١٠٩ - ٦

١٣- خالد سليمان وآخر: أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال، مرجع سابق ص ص ١٣٠-١٣١.

14- Gaetan Bephage, Social science and Healthcare, opcit, PP 206-207.

15- Matthew O.H. unt, Race/Ethmicity and Beliefs about wealth and poverty, social science quarterly volume 85. Number 3, by the southwesterm social science Association September 2004, P. 827.

16- John W. Mohr, Vincent Duquenne, the duality of culture and practice: Poverty Relief in New York city 1888-1917,

17- Edith W.K. ing, Children and nature: Psychological, sociocultural, and Evalutionary inuestigations, contemporary sociology is currently published American sociological Association, Vol 32. No 6 (Nov. 2003) 733-734. P 735.

18- Frank F.F. Urstenberg, the sociology of Adolescence and yauth in the 1990: Acritical commentary, Journal of Marriage and the family is currently published by national council on family hetations Vol. 62. No 4 (Nov, 2000) 896-910. P 899.

١٩- سناء الخولى: الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ١٢١.

٢٠- كريمة كريم: أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل، مرجع سابق، ص ٣١.

21- David H. Dema, Martha J. cot, Families with Young children: Ar Review of Research in the 1990, Journal of Marriage and

the family is currently published by national council, Vol. 62, No 4 (Nov. 2000) 876-895. P 880.
22- Lisa pearce, Advances in life course Research, Vol6: children at the Millennium: where have we come from, where are we going? Contemporary sociology is currently published by American sociological (Assoication, Vol, 32 No. 5 (Sep, 2003) 577-578.
23- Karen seccombe, Families in poverty in the 1990: Trends causes consequences and lessons learned, Journal of marriage and the family is currently published by National on family relations USA, Vol, 62 No. 4 (Nov, 2000) 1094-1098. P 1095.
24- Jan de Vries, Poverty and capitalism, theory and society is currently published by Springer. Vol. 12 No. 2 (Mar, 1983). 245-247.
٢٥- أحمد مجدى حجازى وأخر: التنمية البشرية واستراتيجيات التعليم فى مصر، دراسات مصرية فى علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٦٩.
26- http: www. Childinfo. Org/areas/childlabour education php.
27- Students around the world participate in global campaign for Education, http www care arg/newsroom/articles.
28- Facts about children and poverty, http: www. care org/campaigns/ children poverty/facts. Asp.
39- Djery Heads Back to school After Hurricane Jeanne, http:/ www. care arge/ newsroom/articles 2005 cp 18 haiti asp.
30- Childinforen org: Malnutrition, http://www.childinfo orge/areas/ malmutrition.
31- Eileen Trzinski, child care and inequality: Rethinking carework for children and youth, contemporory sociology is currently published by American sociological Association, Vol. 32, No. 5 (sep. 2003) 566-567. P 566.
32- Alice Fothergill, profession alization and participation in child and youth care: challenging understandings in theary and practice, contemporary sociology Vol. 32 No. 5 (Sep. 2003). 574-575.
33- Measure dhs Events/Announcements, http://www measuredhs.com/ aboutdhs/ pressroom/ whatsnew. cfm.
34- Childinfo. Org: Child Marriage, http://www. childinfo. Org/areas/ childmarriage./
35- Paul fronstin and others, the labor market consequences of childhood maladjustment, social science quarterly,

supplement to volume 86 by the south western 2005, 1170-1195. P 1175.

36- Childrenand poverty caupaign, http://www care org/ campaigns/ children poverty/ index asp source.

٣٧- أبو بكر مرسى محمد: ظاهرة أطفال الشوارع رؤية عبر حضارية، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ٢٠٠١، ص ص ١٦-١٧.

38- Mario luis small, laura stark, Are poor Neighborhoads Resource deprived A case study of childcare centers in New York social science Quarterly, supplement to volume 86 by the southmeater 2005, PP 1013-1036. P 1016.

39- Documentary Highlights child labor in Bolivia http: //www. care org/ newsroom/ articles/ 2005.

40- Yahoo Mail ah interpreter yahoo.com, http://uf 523. mail yahoo. Com/ ym/ show letter? Msgld= 674.

41- Unicff-child nrotection from violoitation and pratection abuse-child labour, http://www unicef org/protection/ index childlabour.html.

42- Ref erenie: ww. Ehccon live. org.

43- Susan M. Perez and Mary Gauvain, the Role of child Emotionality in child Bebavior and maternal instruction on planning tasko, black well pulishing 2005, P 250.

44-Rudidallos and Eugene Mclaughlin, Social problems and the family, sage publications, London 1993, P. 200.

45-Ibid, P. 204

46-Ibid, P. 205.

٤٧- لبنى محمد أبوالعلا: دالة الاستهلاك فى مصر وتوقعات سنة ٢٠٠٠، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ص٢٩-٣٠.

٤٨-على ليلة: دراسات مصرية فى علم الاجتماع فى المجتمع الاستهلاكى ومستقبل التنمية فى مصر، مطبوعات مركز البحوث الاجتماعية، الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة، ص٣٠٢.

٤٩- آمال عبد الحميد محمد: العولمة والثقافة الاستهلاكية فى المجتمع الاستهلاكى ومستقبل التنمية فى مصر، مطبوعات مركز البحوث الاجتماعية، الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماعة كلية الآداب جامعة القاهرة، ص ص ١٣٣ – ١٣٤ .

٥٠-أحمد مجدى حجازى : ثقافة الاستهلاك والتنمية الاجتماعية فى المجتمع الاستهلاكى ومستقبل التنمية فى مصر، مطبوعات مركز البحوث الاجتماعية، الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ص ١٢٥.

٥١- السيد عبد الرحمن السيد: المدخرات المحلية وقدراتها تجاه التنمية الذاتية فى مصر، رسالة دكتوراه كلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٥.

52-Anthony Giddens, Sociology, Op. cit. P. 400.

53-Martin Browning and other, Household saving: Micro theories and micro facts, Journal of Economic Literature, Vol. xxxiv (December 1996), P. 1818

54-Franque Orimard, Household consumption smoothing through ethnicties: evidence from cate d'Ivoire, Journal of evelopment Economics, Vol. 53 (1997), P. 393.

٥٥-كريمة كريم: أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال بمصر، دراسة أعدت لمنتدى العالم الثالث، مرجع سابق، ص٧٣.

٥٦- على ليلة: دراسات مصرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٢٩٦.

57- Martin Ravallion, Famines and Economics, Journal of Economic Literature. Vol. xxxv September 1997, P. 1206.

58- Victoria Warneck, Social Economics, Op. cit., P. 184.

59-Abbie Perry, Sociology: Insights in health care, Arnold, A member of the Hodder Headline Group London, 1996, P. 221.

٦٠- سناء الخولى: الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٥٢١.

٦١-المرجع السابق : ص ١٢٧.

62- Edward N. Walff, Recent trends in the size Distribution of Household wealth, Journal of Economic Perspectives, Volume 12, Number, 1998, P. 145.

(٦٣) سعد بن ناصر سعد القريني، علاقة الضبط الأسري باتجاه طلاب المرحلة الثانوية نحو العنف ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، ٢٠٠٤ .

(٦٤) منيرة بنت عبد الرحمن ، آل سعود، «إيذاء الأطفال، أسبابه، وأنواعه وخصائص المتعرضين له» ط١، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، الرياض ، (٢٠٠٥م).

(٦٥) عبد المحسن بن عمار المطيري، «العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة المغيري»، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ٢٠٠٦ .

(٦٦) عبدالله عبدالعزيز اليوسف وآخرون ، العنف الأسري ، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦ .

(٦٧) مركز رؤية للدراسات الاجتماعية بالقصيم (٢٠٠٩) ، العنف الأسري - المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المواجهة ، جريدة الرياض ، ٢٠٠٩/٤/٢٣ :

http://www.alriyadh.com/2009/04/23/article424307.html.

Poverty and family violence in the slums:A field study

By

Mr. Dr. Ayman Ahmed Ansi

Professor of Sociology, Faculty of Arts and Humanities

King Abdulaziz University - Jeddah

Abstract :

Lies an increase in poverty in recent because of the pressures of the global economic and local and the accompanying restructuring and privatization, which has helped the growth of unemployment as well as increasing class differences that have helped the growth of the phenomenon of poverty and exacerbated by a not unexpected from experts and specialists to the prevalence of poverty that threatens social relationsthat increase the violence with cultural climate provide him with the poor class circles that deprive their children of human development services, which have become expensive to States and families.

Poverty is a factor responsible for paying the families of children to work outside their homes affected by the economic situation imposed on them and they are young as well as the situation places these children subject to risks and diseases because they spend most of their time on the streets Muftkadin sense of childhood and adapt to their peers.

As they are exposed to violence and lack of social control, which may cause an increase in risk and commit violence, which increases the importance of studying the subject increase in the number of poor families suffering from deprivation and lack of resources which threatens the rest of the family.

This is a descriptive study based on randomized sample social survey was chosen as a sample 406 individual members of the families of some slums in order to monitor the interaction and conflict between these members and their families. The questionnaire was prepared to get answers from the respondents as well as the note has also been applied in some form slums.

As the researcher to some conclusions from them that most of the respondents believe that the most important institutions of society that provide services to families is the order of Social Affairs and

charities and after less respondents believe business is clear from the importance of the role of government in the care of family and reduce the problems as well as confined role businessmenin aid. recommends that the need to work on the development of slums and working map of the families and study their social, health and educational as well as the work of training courses for these families within neighborhoods to modify their behavior and attitudes value, renounce violence against family members, whether physical or mental, and show how serious the generations.

Keywords: poverty; domestic violence; in slums.